

قدرة المجتمع الدولي على تعبئة المساعدة ومواصلة تقديمها إلى طاجيكستان ترتبط بأمن أولئك الأفراد؛

٩ - يعرب عن بالغ قلقه للحالة الإنسانية المحفوفة بالمخاطر في طاجيكستان، ويرحب بالمساعدة المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والعاملين في المجال الإنساني صوب تنفيذ الاتفاق العام وتلبية الاحتياجات الإنسانية والمتعلقة بالإنعاش والتنمية في طاجيكستان؛

١٠ - يطلب إلى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية تقديم تبرعات لبدء مشاريع تسريح القوات وإعادة إدماجها، وتقديم الدعم من أجل إجراء الانتخابات، ومواصلة الاستجابة على الفور وبسخاء للنداء الموحد المشترك بين الوكالات الاستراتيجية من أجل طاجيكستان لعام ١٩٩٩، ويرحب بإعداد نداء جديد لعام ٢٠٠٠ بوصفه وثيقة استراتيجية سيترشد بها الانتقال التدريجي إلى توجيه اهتمام أكبر إلى التنمية؛

١١ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة ستة أشهر حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام إبقاء المجلس على علم بجميع التطورات الهامة، ويطلب أيضا إليه أن يقدم بعد الانتخابات البرلمانية وفي غضون أربعة أشهر من اتخاذ هذا القرار تقريرا مرحليا عن تنفيذه، ويؤيد اعترامه بتقديم مخطط في التقرير المشار إليه للدور السياسي الذي ستقوم به الأمم المتحدة مستقبلا في مساعدة طاجيكستان على المضي في طريق السلام والمصالحة الوطنية، والمساهمة في التطوير الديمقراطي للمجتمع الطاجيكي بعد انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة؛

١٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

(البرلمان) لجمهورية طاجيكستان وإجرائها، وإذ يضع في اعتباره الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره، يعتبر التنفيذ الدقيق لهذا البروتوكول أساسيا من أجل إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة وديمقراطية تحت الرصد الدولي وفقا لما هو متوخى في الاتفاق العام؛

٤ - يلاحظ مع التقدير العمل الذي قام به الممثل الخاص الجديد للأمين العام وجميع موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ويشجعهم على الاستمرار في مساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاق العام، ويكرر تأكيد الحاجة إلى أن تقوم البعثة بعملها في جميع أنحاء طاجيكستان وأن تحصل على ما يلزم من موظفين ودعم مالي، ويطلب من الأمين العام أن يواصل النظر في سبل تأمين قيام البعثة بدور كامل وفعال في تنفيذ الاتفاق العام؛

٥ - يكرر تأكيد أهمية اشتراك الأمم المتحدة، في تعاون وثيق مستمر مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية في طاجيكستان وفي رصدها، حيث ستكون الانتخابات آخر حدث هام في الفترة الانتقالية المتوخاة في الاتفاق العام؛

٦ - يؤيد استمرار الاشتراك النشط من جانب فريق الاتصال في عملية السلام؛

٧ - يرحب باستمرار المساهمة التي تقدمها قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في مساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاق العام بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية؛

٨ - يطلب إلى الأطراف أن تزيد من تعاونها لكفالة أمن وحرية حركة أفراد الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والأفراد الدوليين الآخرين، ويذكر الأطراف بأن

## ٢٣ - الحالة في أفغانستان

## المقرر المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٣١): بيان من الرئيسة

في الجلسة ٣٦٣١، المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس البند المعنون "الحالة في أفغانستان" في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعت الرئيسة (الولايات المتحدة) ممثل أفغانستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلت الرئيسة بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(١)</sup>: يعرب مجلس الأمن عن استيائه العميق لاستمرار القتال المسلح في أفغانستان، الذي جلب الموت والدمار على سكان البلد وممتلكاتهم والذي يهدد السلام والأمن في المنطقة.

ويساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء التكتيف الأخير للقصف والغارات الجوية على العاصمة كابول والمناطق المحيطة بها وإزاء الحصار المضروب حول المدينة، الذي حال دون تسليم المواد الغذائية والوقود وغير ذلك من مواد المساعدة الإنسانية إلى سكانها.

ويدعو مجلس الأمن الأطراف المعنية إلى وقف الأعمال القتالية فوراً، وإلى عدم عرقلة تسليم المعونة الإنسانية وسائر الإمدادات اللازمة إلى المدنيين الأبرياء في المدينة. وفي هذا الصدد، يثني المجلس على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وسائر الوكالات الإنسانية في أفغانستان، التي تعمل في ظروف بالغة الصعوبة، وعلى نقل الإمدادات الغذائية جواً من بيشاور إلى كابول، وبحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لهذه الجهود الرامية إلى إنقاذ الأرواح.

ويساور مجلس الأمن بالغ القلق لأن الصراع المستمر في أفغانستان يوفر تربة خصبة للإرهاب، وعمليات نقل الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وهي أنشطة تزعزع الاستقرار في المنطقة بأكملها وفي المناطق المجاورة. وهو يدعو قادة الأحزاب الأفغانية إلى تنحية خلافاتهم جانبا ووقف هذه الأنشطة.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده الكامل للجهود التي تبذلها البعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان بإيجاد حل سلمي للتراع من خلال إقامة مجلس ذي سلطة وذي صفة تمثيلية كاملة قائمة

(١) S/PRST/1996/6

على قاعدة عريضة ومقبولة من جميع الأفغانين. ويطلب إلى كل الأفغانين أن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع البعثة الخاصة في سعيها إلى تحقيق هذا الهدف.

ويطلب مجلس الأمن إلى جميع الدول التي تستطيع أن تتخذ تدابير لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان أن تقوم بذلك، وبوجه الخصوص أن تحت أطراف النزاع على التعاون التام مع البعثة الخاصة للأمم المتحدة. ويطلب أيضاً إلى هذه الدول أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان وأن تمتنع تدفق الأسلحة، وغيرها من الإمدادات التي يمكن أن تؤجج القتال، إلى الأطراف الأفغانية.

ويحث مجلس الأمن خاطفي أفراد طاقم الطائرة الروسية في قندهار على إطلاق سراحهم فوراً ودون أية شروط مسبقة.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالسيادة الكاملة لأفغانستان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية. ويعيد تأكيد استعداده لمساعدة الشعب الأفغاني في جهوده الرامية إلى إحلال السلام وإعادة الأمور إلى نصابها في بلده، ويشجع جميع الدول، وكذلك منظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها، على دعم الجهود التي تبذلها البعثة الخاصة للأمم المتحدة من أجل الغرض نفسه.

وسيقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

## المقرر المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٩٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٦٤٨، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (شيلي) ممثلي كل من الأرجنتين وأفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانستان وتركيا وتونس وطاجيكستان وماليزيا والهند واليابان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه أيضاً، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دعوة إلى المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وقال ممثل أفغانستان، بادئ ذي بدء، إنه، على امتداد السنوات الأربع السابقة، ما فتئ "المتآمرون" و "المتدخلون" الذين يرتبطون بدوائر الاستخبارات

ومشاورات لكي تتوصل إلى إيجاد حل مرض. وشدد على ضرورة تقييد جميع البلدان بقرارات الأمم المتحدة، واحترام سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، والكف عن التدخل في شؤونها الداخلية، والحيلولة دون نقل الأسلحة إليها<sup>(٣)</sup>.

وأكد ممثل إندونيسيا مجددا دعم وفد بلده للجهود التي تبذلها البعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان التي تشكل الأمل في إنهاء الصراع من خلال إقامة حكومة انتقالية عريضة القاعدة مقبولة للشعب الأفغاني. وشدد على أن الوقت قد حان للبدء في حوار حقيقي بين الأفغان لاستعادة السلم والاستقرار، وناشد جميع الدول الامتناع عن القيام بأنشطة من شأنها أن تعرقل الجهود الجارية لإيجاد حل سلمي، وخاصة في منع تدفق الأسلحة إلى الأطراف في الصراع<sup>(٤)</sup>.

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن بلده لا يؤيد أيًا من الفصائل أو الحركات أو الأفراد الذين يتنافسون حاليا على السلطة في أفغانستان، وأنه لا يوفر الأسلحة أو أي شكل آخر من الدعم العسكري أو المالي لأي من هذه الفصائل أو الحركات. وطلب إلى جميع الفصائل الأفغانية والأطراف الخارجية التي تدعمها أن تدرك عدم جدوى استمرار الصراع في أفغانستان. وفيما يتعلق بالحظر المقترح على الأسلحة، ذكر أنه اقترح جدير بالمزيد من الدراسة من حيث إمكان تنفيذه الفعال. واقترح أيضا مناقشة احتمالات عقد مؤتمر بشأن أفغانستان يمكن أن يساعد في التعجيل بعملية السلام<sup>(٥)</sup>.

وأكد ممثل المملكة المتحدة أن إقليم أفغانستان يُستخدم بصورة متزايدة لتدريب الإرهابيين الذين تترتب

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

العسكرية الباكستانية، وأحيانا بالتواطؤ مع مؤيدين آخرين من الخارج، يحاولون الإطاحة بحكومة دولة أفغانستان الإسلامية وتنصيب "نظام [...] توافق عليه باكستان" في كأبول. وذكر أنه منذ أنشئت دولة أفغانستان الإسلامية في نيسان/أبريل ١٩٩٢، ما برحت دوائر الاستخبارات العسكرية الباكستانية تعمل سرا من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء ودعم مجموعة "المرتزقة المسماة طالبان" التي تزعم أنها تحتكر الحقيقة الناصعة وصلاح الإسلام. وحث الممثل بعثة الأمم المتحدة الخاصة على تحديد التدخل الأجنبي باعتباره السبب الأساسي للصراع والتوصية باتخاذ تدابير فعالة لإنهائه؛ وتحديد ووضع تسلسل منطقي لمراحل عملية السلام على أساس براغماتي وواقعي؛ وتحديد الطبيعة الحقيقية للطالبان والكشف عن ارتباطهم الأجنبي. وقال الممثل، دحضا لمزاعم باكستان بأن حكومة دولة أفغانستان الإسلامية كانت تتلقى المساعدة العسكرية من بلدان معينة، إن أفغانستان، بوصفها دولة ذات سيادة، تحتفظ بحقها المشروع في التماس المساعدة - السياسية والمعنوية والإنسانية - من أي بلد وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. واقترح إنشاء مركز رصد تابع للأمم المتحدة على طول الحدود مع باكستان لوقف تدفق الأسلحة والذخائر غير المشروعة إلى داخل أفغانستان، وإيفاد بعثة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في المحافظات التي تسيطر عليها حركة طالبان<sup>(٦)</sup>.

وذكر ممثل الصين أن الفصائل في أفغانستان يجب أن تنفذ أولا وقف إطلاق النار، وأن تقيم ثقة متبادلة فيما بينها، وأن تهيئ الظروف اللازمة للتسوية السلمية. وثانيا، بمساعدة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجيران أفغانستان، فإن الأطراف الأفغانية ينبغي أن تجري مفاوضات سلمية

(٦) S/PV.3648، الصفحات ٢ إلى ١١.

استخدام إقليم أفغانستان للقيام بأعمال تقوض أمن واستقرار جيران أفغانستان. وأضاف أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور أساسي في عملية التسوية في أفغانستان. وفي معرض ترحيب الممثل بالجهود التي تبذلها المنظمات الدولية الأخرى لتشجيع إيجاد تسوية أفغانية، ذكر أن بلده يؤيد من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي يُعنى بأفغانستان. وأكد أيضا أن بلده يتمسك بقوة بسياسته المتمثلة في عدم التورط في القتال الدائر فيما بين الأطراف الأفغانية وبأمل أن تتصرف كل الدول الأخرى بنفس الطريقة<sup>(٨)</sup>.

وأكد ممثل فرنسا مرة أخرى أنه ليس هناك حل عسكري ممكن في أفغانستان وشدد على ضرورة الالتزام بالسماح بحرية وصول المساعدة الإنسانية إلى كابول. وأشار أيضا إلى أنه إذا أريد أن تكون عودة السلام دائمة، فلا بد من إقامة حكومة تقبلها مختلف عناصر البلد<sup>(٩)</sup>.

وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إن بلده استضاف ما يزيد على ٢,٥ مليون لاجئ أفغاني، وحث الأطراف على التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والسعي إلى تسوية سلمية يقبلها الجميع<sup>(١٠)</sup>.

وشدد ممثل باكستان على أن موقف حكومة بلده الثابت من هذا الصراع كان دوماً أن وجود آلية مؤقتة عريضة القاعدة تشارك فيها جميع الفصائل هو وحده الذي يمكن أن يمهد الطريق لإقامة حكومة ديمقراطية يمكنها وحدها أن توفر النسيج الضروري الدائم لذلك البلد المتعدد الأعراق. وأكد أن معظم الصراع الدائر في أفغانستان يمكن عزوه إلى غياب الحكم الشرعي. وأضاف أن التدفق الهائل للأسلحة والأموال من الخارج إلى مختلف الفصائل السياسية

(٨) S/PV.3650، الصفحة ٦.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

على أنشطتهم نتائج تتجاوز حدود ذلك البلد بكثير. وذكر أن أفغانستان وهي غير مستقرة تمثل تهديدا لاستقرار المنطقة. ولاحظ أنه مما يبعث على القلق البالغ كون التدخل الأجنبي، العسكري والسياسي على السواء، من جانب بلدان في المنطقة وما يتجاوزها في ازدياد، ودعا إلى وضع حد لتدفق الأسلحة إلى أفغانستان. وختاما، شدد الممثل على أن السلام لا يمكن كسبه بقوة السلاح؛ ولا يمكن كسبه إلا إذا تم التخلص عن الأسلحة وقبل الأفغانيون أنفسهم بأن المصالحة هي السبيل الوحيد للتقدم إلى الأمام<sup>(٦)</sup>.

وذكر ممثل بوتسوانا أنه من الواضح أن الصراع في أفغانستان يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين على حد سواء. وشدد على أن أي حل لا يتضمن التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإجراء مفاوضات بشأن الحالة السياسية الجديدة سيكون غير واقعي<sup>(٧)</sup>.

وفي الجلسة ٣٦٥٠، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (شيلي) ممثلي كل من الأرجنتين وأفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانيستان وتركيا وتونس وطاجيكستان وماليزيا والهند واليابان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وأكد ممثل الاتحاد الروسي أن الحرب المدنية الدائرة في أفغانستان تمثل تهديدا خطيرا لسلام واستقرار الدول الأخرى، وشدد على ضرورة ضمان أمن الحدود بين أفغانستان وبلدان رابطة الدول المستقلة والتأكد من عدم

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

بالمناقشة العلنية، إلا أنه أشار إلى أن مجلس الأمن لم يستمع بعد إلى "الصوت الحقيقي" للشعب الأفغاني<sup>(١١)</sup>.

وأعرب ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي عن اعتقاده بأن الاقتراح المتعلق بعقد اجتماع فيما بين الفصائل الأفغانية تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على أن تشارك فيه في مرحلة لاحقة البلدان الأخرى المعنية بالأمر بشكل مباشر، يوفر بديلا صالحا. وكرر الممثل قوله بأن مقترحات منظمة المؤتمر الإسلامي ومبادراتها لا تنص على أي تدخل خارجي من أي نوع كان<sup>(١٢)</sup>.

وقال ممثل طاجيكستان، معربا عن قلقه، إنه يجري انطلاقا من بعض مناطق أفغانستان شن هجمات مسلحة عبر الحدود الطاجيكية الأفغانية<sup>(١٣)</sup>.

وقال ممثل الهند إن انتشار الإرهاب في منطقتيه وما يتجاوزها مسألة تثير القلق العميق، ومن ثم ارتأى أن تركز الجهود الرئيسية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل السلام على وقف الأعمال العدائية ومنع حصول تدخل خارجي أو تقديم الدعم الخارجي إلى قوات الثوار<sup>(١٤)</sup>.

وأعربت ممثلة تركمانستان عن قلق حكومة بلدها إزاء سنوات الصراع العديدة في بلد مجاور تتشاطر معه تركمانستان حدودا تمتد إلى ٨٠٠ كيلومتر. وأضافت أن الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والتجارية كانت دوما ذات أهمية كبيرة لشعبي البلدين. وقالت إن هناك ما يقرب من مليون من مواطنيها الإثنيين في إقليم أفغانستان. وتركمانستان، بوصفها بلدا مجاورا لأفغانستان، تشعر

(١١) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ١٩.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٣.

والعسكرية يزيد من تعقد المشكلة ويضعف من عزيمته الأطراف المتصارعة على السعي إلى المصالحة الوطنية. وقال إن من يتهمون بلده بالتدخل في أفغانستان يعرفون أن باكستان أحجمت عن دعم فصيل أو آخر. وأكد أن هذه الادعاءات هي محاولة لتفسير الوضع غير المحتمل الذي وجدت فيه الفصائل نفسها بسبب افتقارها التام إلى التأييد الشعبي من شعب أفغانستان. وقال إن "السلطة المركزية الاسمية" في أفغانستان تسيطر على ٥ مقاطعات فقط من المقاطعات الـ ٣٢، إلا أنها، بالرغم من مدة حكمها الطويلة التي حددتها لنفسها، لم تتمكن من الحصول على ولاء الذين انتحلت لنفسها حق حكمهم. ومن جهة أخرى، فإن الطالبان تسيطر على أكثر من نصف البلد ودخلت في صراع مع السلطة المركزية الاسمية. ومع قوله إن من يعارضون السلطة المركزية الاسمية يشككون في مشروعيتها، فقد أكد أيضا أن الأمر الأساسي في ذلك هو حقيقة مفادها أن فترة ولاية الحكومة في كابول انتهت في حزيران/يونيه ١٩٩٤، بموجب الاتفاقات الأفغانية المؤرخة آذار/مارس ١٩٩٣. وأعرب عن دعمه لعقد تجمع تمثيلي للقادة الأفغان تحت رعاية الأمم المتحدة أو تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة والبلدان المجاورة، وذلك بغية البدء في عملية ذات مصداقية تتضمن نقل السلطة إلى حكومة ذات قاعدة عريضة وتمثل الجميع. وتعبذ باكستان أيضا فرض حظر كامل على الأسلحة وعلى إمداد الفصائل المتحاربة بالأسلحة. واقترح الممثل أن ينظر المجلس في فرض حظر من أجل إيقاف شحنات الذخائر المنقولة جوا بالطائرات إلى أفغانستان. وأضاف أن رصد الحظر الجوي والحظر على الأسلحة يتطلب آلية فعالة يمكن أن تنشئها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي. بيد أن باكستان ترى أنه من السابق للأوان عقد مؤتمر دولي بشأن أفغانستان. واحتتم كلمته بالترحيب

وفي الجلسة ٣٦٩٩، المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدلى رئيس مجلس الأمن (غينيا - بيساو) بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(١٧)</sup>:

يكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه البالغ إزاء المواجهة العسكرية في أفغانستان.

ويساور مجلس الأمن أيضا القلق إزاء انتهاك حرمة الأماكن التابعة للأمم المتحدة في كابول ويعرب عن جزعه إزاء الإعدام الوحشي، على يد جماعة الطالبان، للرئيس نجيب الله، رئيس أفغانستان السابق، والآخرين الذي لجأوا إلى هذه الأماكن.

ويطالب مجلس الأمن بأن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة وسائر الموظفين الدوليين في أفغانستان. ويدعو جميع الأفغانيين إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والأجهزة المرتبطة بها فضلا عن سائر المنظمات والوكالات الإنسانية فيما تبذله من جهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب أفغانستان.

ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ويدعو المجلس إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية المسلحة ويطلب، على وجه الاستعجال، إلى زعماء الأطراف الأفغانية نبد استخدام القوة، وطرح خلافاتهم جانبا والدخول في حوار سياسي يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ويطلب إلى جميع الدول الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده الكامل لجهود الأمم المتحدة في أفغانستان، ولا سيما أنشطة البعثة الخاصة للأمم المتحدة. ويطلب إلى جميع الأطراف التعاون مع البعثة الخاصة التي ستعمل بصفتها جهة ميسرة رئيسية ومحايدة، وذلك بهدف التوصل إلى حل سلمي للصراع في أقرب وقت ممكن. ويطلب إلى جميع الدول

١١ (إيطاليا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (ألمانيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (شيلي)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (اليابان)؛ والصفحات ١٩ إلى ٢٢ (الأرجنتين)؛ والصفحات ٢٥ إلى ٢٧ (تونس)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (تركمانستان)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (تركيا)؛ والصفحتان ٢٩ و ٣٠ (أوزبكستان)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (ماليزيا).

(١٧) S/PRST/1996/40.

”بالأنفاس الساخنة“ للصراع الأفغاني والمشاكل التي ترافقه. فهو يحول دون إيصال مصادر الطاقة عبر أفغانستان، وهو ما يعد أحد الإمكانيات الاقتصادية الكبرى لتركمانستان. وأبرزت الممثلة أيضا أن الأثر المزعزع للاستقرار الذي أسفر عنه الصراع الطويل في أفغانستان أثر أيضا على الحالة في جميع أنحاء المنطقة، وبخاصة آفاق التوصل إلى تسوية سريعة للتزاع الطاجيكي الذي كان موضوعا للمحادثات الجارية برعاية الأمم المتحدة في تركمانستان. وذكرت كذلك بأن بلدها هو الذي اقترح مبادرة عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة بشأن مسألة أفغانستان. وفي إشارتها إلى فكرة فرض حظر على إيصال الأسلحة إلى أفغانستان، أكدت أن مثل هذا الحظر ينبغي أن يتم من خلال آلية ملائمة للتحكم. وختاما، ذكرت الممثلة أن تركمانستان المحايدة سيكون لها عظيم الشرف في استضافة هذا المؤتمر في عاصمتها عشق آباد<sup>(١٥)</sup>.

وأعرب عدد من المتكلمين الآخرين عن قلقهم إزاء تردي الحالة داعين الأطراف إلى التخلي عن العنف وإنهاء الحرب الأهلية. وأدانوا أي تدخل سياسي أو عسكري من جانب قوى خارجية في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وأكدوا مجددا أن الحالة في أفغانستان تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وشدد المتكلمون على عدم إمكانية التوصل إلى تسوية بالسبل العسكرية في أفغانستان. وتكلم عدد من الممثلين معربين عن دعمهم لآلية موسعة من أجل تشكيل مجلس ذي سلطة يمثل الجميع لتكون سبيلا إلى تحقيق المصالحة الوطنية أو عقد مؤتمر دولي للتصدي لجميع جوانب المسألة الأفغانية<sup>(١٦)</sup>.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٢٨.

(١٦) المرجع نفسه: الصفحتان ٢ و ٣ (بولندا)؛ والصفحات ٣ إلى ٥ (مصر)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (هندوراس)؛ والصفحات ٩ إلى

ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل كازاخستان يحيل بها نص بيان أصدرته وزارة خارجية كازاخستان في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الأحداث الأخيرة في أفغانستان<sup>(١٩)</sup>؛ وإلى رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب وزير خارجية أفغانستان بشأن مزاعم استخدام الطالبان "نوعا معيناً من الأسلحة الكيميائية أو المحظورة دولياً"<sup>(٢٠)</sup>.

وفي الجلسة المذكورة، ذكر ممثل أفغانستان أن باكستان تعمل على عرقلة عودة السلام ولهذا السبب تتوجه أفغانستان إلى المجلس الموكلة إليه مسؤولية ومهمة صون السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأشار إلى أن وفود أفغانستان دأبت لسنوات على الشكوى إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن من استمرار التدخل الأجنبي في أفغانستان. وقال إنه مما يؤسف له أن التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة اقتصرت على اعتماد القرارات وإصدار البيانات، وهي الحالة التي شجعت المعتدي على اتخاذ المزيد من التدابير لتحقيق هدفه المتمثل في تجنيد "المرتزقة الذين أطلق عليهم اسم طالبان" وتدريبهم وتجهيزهم وإرسالهم إلى أراضي أفغانستان. وزعم الممثل أنه منذ أن سيطرت حركة الطالبان على كابول، ارتكبت الحركة أعمالاً تستوجب الإدانة مثل إغلاق أبواب المدارس في وجوه الفتيات وإجبار النساء على المكوث في بيوتهن وحظر مشاهدة التلفزيون. وقال إن أفغانستان تطالب الأمم المتحدة وتحثها على إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى أفغانستان حيث ستضع سلطات أفغانستان تحت تصرفها جميع الأدلة القاطعة المتصلة بمختلف

(١٩) S/1996/810.

(٢٠) S/1996/842.

أن تتخذ كل الخطوات اللازمة لتحقيق السلام في أفغانستان وأن تعمل متضامنة مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الغاية. وسيواصل مجلس الأمن متابعة التطورات في أفغانستان باهتمام شديد.

### المقرر المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٧٠٦): القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)

برسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام<sup>(١٨)</sup>، أحال ممثلو الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان نص إعلان مشترك صادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عن زعماء بلدانهم، ذكروا فيه أن الحرب في أفغانستان تشكل خطراً مباشراً على المصالح الوطنية والأمن في دولهم وفي رابطة الدول المستقلة ككل، وطلبوا عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن، دون تأخير، بمشاركة البلدان المعنية لغرض اتخاذ تدابير عاجلة لوقف القتال والتوصل إلى تسوية شاملة للتراث الأفغاني.

وفي الجلسة ٣٧٠٥، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس الرسالة المذكورة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (هندوراس) ممثلي أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا وباكستان وتركمانستان وتركيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان والهند واليابان، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة، في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه الدعوة أيضاً، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، إلى المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(١٨) S/1996/838.

آسيا الوسطى أديا إلى عقد اجتماع في ألماتي يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ حضره زعماء الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وناشد هؤلاء الزعماء أطراف النزاع الأفغانية، وفي المقام الأول حركة طالبان، أن تدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والبدء في التماس السبل لتحقيق الوفاق الوطني. وذكرت الممثلة أنه يتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يكتنفا أنشطتهما للتوصل إلى ما يلزم من تدابير لوقف الصراع. وأضافت أن كازاخستان تؤيد ما اتخذ من خطوات باتجاه تسوية النزاع بين الأطراف الأفغانية بالوسائل السلمية حصرا، وتؤيد الحفاظ على أفغانستان كبلد موحد. وأعربت عن اعتقادها بأنه من الضروري أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في هذه العملية بالتعاون مع الدول المهتمة<sup>(٢٢)</sup>.

وشدد ممثل أوزبكستان على أنه لا يجب السماح للصراع في أفغانستان بأن يهدد استقرار البلدان المجاورة وأمنها القومي. وأعرب عن الجزع لأنه في خضم الحرب الدائرة ظلت أراضي أفغانستان مكانا لإنتاج المخدرات على نحو هائل وغير خاضع للسيطرة وقاعدة لتصديرها غير المشروع. كذلك أعرب عن اعتقاده بأن فرض حظر على توريد جميع أنواع الأسلحة إلى أفغانستان يمثل عنصرا هاما في تهيئة الظروف المؤاتية لوقف الأعمال القتالية وإحلال السلام. وقال إن تنفيذ تلك التدابير ينبغي ألا يكون موجها ضد أي من الأطراف الأفغانية وإنما ضد الموردين الخارجيين للأسلحة. وأكد الممثل ضرورة استخدام جميع السبل الممكنة لوقف توريد الأسلحة التي يجري استخدامها لإذكاء نار الصراع الأفغاني<sup>(٢٣)</sup>.

جوانب الصراع المستمر هناك. وينبغي للبعثة أيضا أن تنظر في مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية ضد قوات الحكومة الأفغانية. وفيما يتعلق بموضوع حظر الأسلحة المفروض على أفغانستان، شدد الممثل على أنه لا توجد أية مادة في الميثاق تنص على أنه ينبغي فرض تدبير من هذا القبيل على حكومة دولة عضو وقعت ضحية تدخلات ومؤامرات أجنبية وتدافع عن سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. وأكد أنه وفقا للمادة ٥١ من الميثاق، لأفغانستان حق طبيعي في الدفاع عن النفس، وأية محاولة لمنع أفغانستان من تعزيز دفاعاتها، بوصفها دولة ذات سيادة، ستكون متعارضة مع الميثاق ومع مصالح السلم والاستقرار والأمن في المنطقة. وتتفق أفغانستان مع معظم الدول الأعضاء على أن مجلس الأمن ينبغي ألا يعتمد قرارا يكون تنفيذه مرهقا وأهدافه مستحيلة التحقيق في نهاية المطاف. فهناك ما يزيد على ١ ٢٥٠ كيلومترا من الحدود غير المحروسة في جنوب أفغانستان وجنوبها الشرقي، واحتياجات تطبيق حظر للأسلحة على هذا الأساس غير ممكنة. وذكر الممثل أن أفغانستان ستستفيد بوقف إطلاق النار فوراً وفق الشروط التالية: أولاً، يجب على قوات طالبان المسلحة أن تخلي العاصمة فوراً؛ وثانياً، يجب سحب أسلحتها الثقيلة؛ وثالثاً، يجب الاعتراف بكابول منطقة مجردة من السلاح؛ ورابعاً، يجب تشكيل قوة شرطة تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لضمان أمن كابول؛ خامساً، ينبغي الشروع في المفاوضات بهدف تمهيد السبيل أمام تشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية في كابول العاصمة. وحث المجلس على ممارسة الضغط الدولي اللازم على طالبان لكي توافق على ذلك الاقتراح<sup>(٢٤)</sup>.

وذكرت ممثلة كازاخستان أن تدهور الحالة في أفغانستان وآثاره المحتملة التي قد تزعزع الاستقرار في منطقة

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٢٤) S/PV.3705، الصفحات ٣ إلى ٨.

قراراً جازماً سياسياً يتضمن نداءً إلى جميع الأطراف الأفغانية بأن توقف جميع الأعمال المسلحة وبأن تبدأ الحوار السياسي من أجل إحلال السلام الدائم في أفغانستان. وشدد على أنه من المهم أيضاً أن يؤكد مجلس الأمن عدم جواز التدخل الخارجي في شؤون أفغانستان، بما في ذلك ضرورة وقف أي إمداد بالأسلحة<sup>(٢٦)</sup>.

ولاحظ ممثل المملكة المتحدة أن مشهد التحالفات تغير على نحو ملحوظ في الأسابيع القليلة الماضية، وأنه مع تسارع الأحداث يصبح من الخطأ التسرع بالحكم عليها. وشدد على أن أهداف المجتمع الدولي ينبغي أن تتمثل في الوقف الفوري لإطلاق النار، وإجراء مفاوضات بين جميع الأطراف، وإنشاء عملية للسلام تفضي إلى تشكيل حكومة تمثيلية عريضة القاعدة تحترم حقوق الإنسان. وذكر أن لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان دور هام في تحقيق هذه الأهداف. وفيما يتعلق بدعوة ممثل أفغانستان إلى إرسال بعثة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق، لاحظ ممثل المملكة المتحدة أن هناك بالفعل بعثة خاصة للأمم المتحدة على الأرض. وأكد مجدداً أن أفغانستان تعرضت لتدخل من الخارج لم يؤد إلا إلى إطالة أمد الصراع. ودعا إلى وضع حد لهذا التدخل ووضع حد لمواصلة إمداد الفصائل بالأسلحة والذخيرة. وطلب إلى الفصائل احترام قواعد حقوق الإنسان الدولية وإلى العمل وفقاً للصكوك الدولية التي وقعتها أفغانستان وصادقت عليها. واحتتم كلمته قائلاً إنه يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي كله أن يواصلوا عن كثب مراقبة الحالة السريعة التغير في أفغانستان<sup>(٢٧)</sup>.

وذكر ممثل فرنسا أن الحالة في أفغانستان تبين أن نداءات المجلس لم تلق آذاناً صاغية، في حين تعرّض الحربُ

وأعرب ممثل فيرغيزستان عن اعتقاده بأنه من الضروري استخدام جميع الوسائل المتاحة للأمم المتحدة لاحتواء الصراع العسكري والسياسي ومنع تزايد، الأمر الذي يمكن أن يشكل تهديداً للأمن الإقليمي. وذكر أن موقف وفد بلده يتلخص في ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية، وعقد مفاوضات في إقليم محايد بين أطراف الصراع. وشدد على ضرورة ألا تتدخل أطراف ثالثة في الشؤون الداخلية لأفغانستان وعلى الحاجة إلى تعزيز العملية السياسية الرامية إلى إنشاء حكومة مؤقتة عريضة القاعدة<sup>(٢٤)</sup>.  
أما ممثل طاجيكستان فقد لاحظ أن الحدود الطاجيكية - الأفغانية ما زالت منطقة توتر بشكل خاص، ثم ذكر أن بلده على اقتناع بأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الأفغانية سيحقق الاستقرار إلى حد كبير للحالة على الحدود الجنوبية لرابطة الدول المستقلة والامتداد الطاجيكي للحدود الخارجية للرابطة<sup>(٢٥)</sup>.

وكرر ممثل الاتحاد الروسي القول بأن الاتحاد يعتبر اقتراب شرارة الحرب من حدود الرابطة تهديداً مباشراً لمصالحه الوطنية وأمنه وتهديداً للاستقرار في المنطقة. وذكر أن رد الفعل إزاء هذا التهديد كان رحيل السكان من كابول - موجة جديدة من اللاجئين والمشردين. وهذا تفاقم جديد وخطير للصراع الداخلي يمكن أن يؤدي إلى انهيار أفغانستان وأن تكون له أوجع العواقب على استقرار المنطقة. وذكر أنه، في أفغانستان المتعددة الجنسيات والديانات، يصبح الخيار الممكن الوحيد لحل الأزمة هو التوصل إلى اتفاق على أساس الاعتراف بالمصالح والحقوق المشروعة لجميع جماعات السكان، وأن بلوغ هذه الأهداف تحديداً ينبغي أن يكون محور جهود الأمم المتحدة. واقترح أن يتخذ مجلس الأمن

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

وهو ما يتوقف بصورة رئيسية على الأطراف في أفغانستان. وأعرب عن أمله في أن تحسم الأطراف قريبا خلافاتها السياسية والدينية والعرقية، وأن تكف فورا عن الصراعات المسلحة تحقيقا للمصلحة العامة للبلد والأمة، وأن تنشئ حكومة عريضة القاعدة ومستقرة تحظى بقبول جميع الأطراف عن طريق مفاوضات سلمية تُجرى تحت رعاية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي<sup>(٣٠)</sup>.

ولاحظت ممثلة الولايات المتحدة أن الحالة السياسية والعسكرية في أفغانستان تغيرت تغيرا جذريا بسبب الأحداث التي طرأت، إلا أن موقف الولايات المتحدة إزاء هذه الاضطرابات لم يتغير. ودعت الممثلة كل الأطراف إلى أن توقف القتال وأن تبدأ المفاوضات التي تستهدف تحقيق تسوية سياسية. وكررت الولايات المتحدة الإعراب عن قلقها بشأن أخطار التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وحثت كل الأطراف الخارجية على الامتناع عن التدخل. وحثت الممثلة القوى الإقليمية وكل جيران أفغانستان على العمل مع الأمم المتحدة لتشجيع الأطراف الأفغانية على التحرك نحو السلام. وذكرت أن الولايات المتحدة لا تزال تؤيد فرض حظر على الأسلحة وتحت المجتمع الدولي على إقامة عملية توحد أفغانستان وتؤدي إلى مستقبل يتميز بالاستقرار والانتعاش الاقتصادي وحكم القانون. وأكدت أن الولايات المتحدة ما زالت تحرص على أن تحترم جميع الأطراف في أفغانستان معايير حقوق الإنسان الدولية، وأضافت أن كل عضو في الأمم المتحدة ملزم بالتقيد بأحكام الميثاق التي تؤكد مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء<sup>(٣١)</sup>.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٩ و ٣٠.

للخطر السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وأكد أن فرنسا لا تعتزم الانحياز لأي من القوى المنخرطة في هذا الصراع، بل إنها تدعو إلى وقف إطلاق النار والدخول في حوار يهدف التوصل إلى المصالحة الوطنية. ولاحظ أن تعاقب التحالفات والتحالفات المضادة في أفغانستان يؤكد أن هذا الصراع لا يمكن حسمه عن طريق السلاح، بل عن طريق تسوية سياسية تقوم على تفاهم منصف يحترم مصالح الجميع. ويقتضي ذلك أن يتوقف التدخل. كذلك لاحظ أن استمرار الصراع في أفغانستان يوجد تربة خصبة للأنشطة الإرهابية<sup>(٣٨)</sup>.

وذكر ممثل مصر أن الحالة في أفغانستان تمثل مشكلة طال أمدها وتعقدت بحيث أصبح استمرارها يشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين. ولاحظ أن أفغانستان وقعت فريسة لحرب أهلية مدمرة وضحية لتدخلات القوى الخارجية لتعزيز مواقف الأطراف المختلفة من خلال إمدادات عسكرية وغيرها. وأشار كذلك إلى أن آثار الأزمة في أفغانستان امتدت لتجعلها معقلا لتدريب وتصدير المتطرفين بحيث تجاوز الصراع حدود هذا البلد. وذكر بأن بلده عانى من الأنشطة الإرهابية التي تمت على أيدي متطرفين من جنسيات أجنبية تلقوا تدريبهم في أفغانستان<sup>(٣٩)</sup>.

وذكر ممثل الصين أن التغيرات التي طرأت مؤخرا على الحالة السياسية والعسكرية في أفغانستان أثارت قلقا واسعا في أوساط المجتمع الدولي، وبخاصة بين البلدان المجاورة لأفغانستان التي تخشى أن يؤدي تصاعد النزاع الداخلي في أفغانستان إلى تعريض أمن حدودها للخطر. وقال إن وفد بلده يرى أن المطلوب هو تحقيق المصالحة الوطنية الحقة،

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

قوى من داخل المنطقة ومن خارجها، سعيًا وراء مصالحها السياسية الاستراتيجية الضيقة في أفغانستان، أن تزيد مرة أخرى مآسي الشعب الأفغاني بإنشاء التحالفات والتحالفات المضادة. وبدلاً من بذل جهود منسقة على المستويين الإقليمي والدولي تحت رعاية الأمم المتحدة لإعادة السلم في أفغانستان، فإن أعضاء المجلس يشهدون استعراضاً وحشياً للقوة من جانب من لا يملكون مصالح مشروعاً في وحدة أفغانستان وسلامة أراضيها. وقال الممثل إن الوقت قد حان لأن يقوم مجلس الأمن بعمل حازم لصالح قضية السلام في أفغانستان. وترى باكستان أن مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ قراراً ملزماً بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق. وقد عمت باكستان بالفعل على أعضاء المجلس مشروع قرار يجعل المجلس يدعو إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية المسلحة في أفغانستان؛ ويطلب من جميع الأطراف الأفغانية أن تتقيد بوقف إطلاق النار؛ ويؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة للنهوض بالسلم والمصالحة. وذكر أن باكستان ملتزمة بدعم جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة وجهود مجلس الأمن لاستعادة السلام في أفغانستان<sup>(٣٤)</sup>.

وأعرب عدد من المتكلمين الآخرين عن القلق إزاء الحالة، وأكدوا من جديد سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها، ودعوا الأطراف إلى التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض. وتحدث العديد من المتكلمين مؤيدين عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة يتناول الحالة في أفغانستان. ودعا عدد من الممثلين إلى إنهاء التدخل الأجنبي في أفغانستان<sup>(٣٥)</sup>.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٤٠ و ٤١.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٥ إلى ١٧ (ألمانيا)؛ الصفحتان ١٨ و ١٩ (إندونيسيا)؛ الصفحتان ٢٠ و ٢١ (بوتسوانا)؛ الصفحتان ٢١ و ٢٢ (جمهورية كوريا)؛ الصفحات ٢٢-٢٤ (مصر)؛ الصفحتان ٢٤ و ٢٥ (إيطاليا)؛ الصفحتان ٢٥

وأعرب ممثل جمهورية إيران الإسلامية عن اعتقاده أن الصراع في أفغانستان لا يمكن إنهاؤه من خلال حل عسكري. وقال إنه ليس هناك، في رأي إيران، ما يبرر العنف وسفك الدماء في أفغانستان، وليس بوسع أي فصيلة أو دولة أن تؤيد العنف الدائر باسم الإسلام. وشدد على أنه لا يمكن إلا للحكومة عريضة القاعدة متحررة من التدخل الأجنبي أن تحمي حقوق جميع الشعب الأفغاني وأن تضمنها. وذكر أن حكومة بلده مصممة على التعاون والتنسيق مع الدولة المجاورة أفغانستان ومع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل إحلال السلام والأمن في أفغانستان وفي المنطقة. وأشار إلى أن وفد بلده ضاعف الجهود لعقد مؤتمر إقليمي في طهران يشترك فيه وزراء الخارجية على الصعيد الإقليمي وممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي<sup>(٣٦)</sup>.

وذكر ممثل الهند أن نشوب القتال مجدداً الذي أدى إلى سقوط كابول خلق حالة جديدة خطيرة وسريعة التقلب. وقال إن أفغانستان عانت من التدخل الأجنبي وأن هناك شواهد قوية على أن بعض الأطراف الأفغانية التي شاركت في أنشطة عنف قد دعمتها قوى أجنبية ودربتها وساعدتها بنشاط<sup>(٣٣)</sup>.

وقال ممثل باكستان إن أفغانستان ليست دولة فاشلة ولم تتورط في حرب أهلية بسيطة، بل إنها بلد مزقته بشكل متواصل سنوات طويلة من الاحتلال العسكري الأجنبي. وقد واجه هذا الاحتلال مقاومةً شعباً بأسلحة تكمن جذورها في روح وطنية عنيفة ومعتقدات دينية قوية. وأشار إلى أن الاحتدام الملحوظ للصراع يعزى مرة أخرى إلى التدخل الأجنبي الكبير في الشؤون الداخلية لأفغانستان. فقد اختارت

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣١ و ٣٢.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٥.

و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ والرسالة المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ والموجهة إلى الأمين العام من الرئيس،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ يحيط علما بالإعلان المشترك الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عن قادة الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وفيرغيزستان وكازاخستان بشأن التطورات الحارية في أفغانستان،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار المواجهة العسكرية في أفغانستان وتكثيفها في الآونة الأخيرة مما أدى إلى وقوع خسائر بين المدنيين وزيادة أعداد اللاجئين والمشردين، ويعرض استقرار المنطقة وتنميتها السلمية لخطر بالغ،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التمييز ضد المرأة والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان في أفغانستان،

وإذ يؤكد ضرورة الحلولة دون وقوع المزيد من الخسائر بين المدنيين، وإذ يلاحظ في هذا السياق الاقتراحات المتعلقة، في جملة أمور، بالوقف الفوري لإطلاق النار وتبادل أسرى الحرب وجعل كابول منطقة مجردة من السلاح،

وإذ يبحث جميع الأطراف الأفغانية على أن تحسم خلافاتها بالوسائل السلمية وأن تحقق المصالحة الوطنية عن طريق الحوار السياسي،

وإذ يشدد على أهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ومنع تدفق الأسلحة والذخائر لأي من أطراف النزاع في أفغانستان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية،

وإذ يعرب عن اقتناعه بأنه يجب على الأمم المتحدة، بوصفها وسيطا غير منحاز يحظى باعتراف عالمي، أن تواصل الاضطلاع بالدور المحوري في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الأفغاني،

وإذ يرحب بما أعربت عنه الدول الأعضاء خلال اجتماع مجلس الأمن المعقود في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، من استعداد لتقديم الدعم لإجراء حوار بين جميع الأطراف وتيسير إجراء المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع،

١ - يطلب إلى الأطراف الأفغانية كافة أن توقف فوراً جميع الأعمال العدائية المسلحة، وأن تنبذ استخدام القوة، وأن تنحي خلافاتها جانبا، وأن تدخل في حوار سياسي بهدف تحقيق المصالحة

وفي الجلسة ٣٧٠٦، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وجه الرئيس (هندوراس) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار<sup>(٣٦)</sup> قدمه كل من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقرغيزستان، وكازاخستان، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من إيطاليا وجمهورية كوريا وفرنسا. ووجه الرئيس انتباه الأعضاء أيضا إلى رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من نائب وزير خارجية دولة أفغانستان الإسلامية<sup>(٣٧)</sup> تحتويان قائمة بأسماء المقاتلين الأجانب الذين يُزعم أنهم يجارون إلى جانب حركة طالبان.

وبعد ذلك طرح للتصويت مشروع القرار، في شكله المؤقت وبصيغته المنقحة شفويا، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الحالة السائدة في أفغانستان،

وإذ يشير إلى بيانات رئيس مجلس الأمن السابقة بشأن الحالة في أفغانستان، بما في ذلك البيانان المؤرخان ١٥ شباط/فبراير

و ٢٦ (شيلي)؛ الصفحات ٢٦ إلى ٢٨ (غينيا - بيساو)؛ الصفحتان ٢٨ و ٢٩ (بولندا)؛ الصفحتان ٣٠ و ٣١ (هندوراس)؛ الصفحتان ٣٣ و ٣٤ (تركيا)؛ الصفحتان ٣٤ و ٢٥ (الهند)؛ الصفحات ٣٥ إلى ٣٧ (منظمة المؤتمر الإسلامي)؛ الصفحتان ٣٧ و ٣٨ (اليابان)؛ الصفحتان ٣٨ و ٣٩ (أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه وهي: إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا ومالطة وهنغاريا)؛ وكذلك أيسلندا والنرويج).

(٣٦) S/1996/865.

(٣٧) S/1996/863.

والهيئات المتصلة بها وكذلك مع سائر المنظمات والوكالات الإنسانية فيما تبذله من جهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب أفغانستان؛

١١ - يندد بالتمييز ضد الفتيات والنساء وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان، ويلاحظ مع بالغ القلق ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لبرامج الإغاثة والتعمير الدولية في أفغانستان؛

١٢ - يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تقدم كل المساعدات الإنسانية الممكنة للسكان المدنيين في أفغانستان؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع مجلس الأمن بصفة منتظمة على الحالة السياسية والعسكرية والإنسانية في أفغانستان، استناداً إلى المعلومات الواردة من البعثة الخاصة، وأن يقدم توصيات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية؛

١٤ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

١٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

### المقرر المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٦٦): بيان من الرئيس

في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧، واستجابة لطلب مجلس

الأمن في قراره ١٠٧٦ (١٩٩٦) الحصول على معلومات بصفة منتظمة عن الحالة في أفغانستان، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن التطورات الرئيسية في أفغانستان<sup>(٣٨)</sup>.

وذكر الأمين العام في تقريره أن الحالة في أفغانستان لا تزال مزعزعة وقد تزداد تدهوراً بسرعة مع بداية الهجمات في الربيع. وبالرغم من المعاناة المستمرة للشعب الأفغاني،

لم تكتثرت الفصائل المتحاربة بالنداءات المتكررة من أجل السلام وتبدو عازمة على مواصلة خيارها العسكري. ومع ذلك فهو لا يزال مقتنعا بأن التسوية المتفاوض عليها هي

الحل الوحيد لهذا الصراع الذي طال أمده، وأن الأمم المتحدة هي أنسب محفل لتحقيق هذا الأمر. وقال إنه من الضروري

بالنسبة للمجتمع الدولي أن ينسق جهوده من أجل زيادة

(٣٨) S/1997/240.

الوطنية وتسوية النزاع تسوية سياسية دائمة وإقامة حكومة انتقالية للوحدة الوطنية ممثلة لجميع الأطراف وعريضة القاعدة؛

٢ - يشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن إيجاد حل سياسي للنزاع تقع على عاتق الأطراف الأفغانية؛

٣ - يطلب إلى جميع الدول أن تمتنع عن أي تدخل خارجي في شؤون أفغانستان الداخلية، بما في ذلك تدخل الأفراد العسكريين الأجانب، وأن تحترم حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره بنفسه، وأن تحترم سيادة أفغانستان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛

٤ - يطلب أيضاً إلى جميع أطراف النزاع في أفغانستان الأسلحة والذخائر إلى جميع أطراف النزاع في أفغانستان؛

٥ - يكرر التأكيد على أن استمرار النزاع في أفغانستان يهيب تربة خصبة للإرهاب والتجار بالمخدرات مما يزعزع استقرار المنطقة وما وراءها، ويطلب إلى قادة الأطراف الأفغانية وقف جميع تلك الأنشطة؛

٦ - يعرب عن أسفه للخسائر التي وقعت بين المدنيين بسبب الألغام البرية ويطلب إلى جميع الأطراف في أفغانستان الكف عن استخدام الألغام البرية بصورة عشوائية؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، حسبما يراه ضرورياً، بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية المعنية، لا سيما منظمة المؤتمر الإسلامي، بمواصلة جهوده الرامية إلى تشجيع الاضطلاع بعملية سياسية؛

٨ - يؤكد من جديد تأييده الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، لتيسير العملية السياسية بهدف تحقيق مصالحة وطنية وتسوية سياسية دائمة بمشاركة جميع أطراف النزاع وقطاعات المجتمع الأفغاني كافة؛

٩ - يطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية أن تتعاون مع البعثة الخاصة، ويشجع جميع الدول والمنظمات الدولية المعنية على اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل السعي لإحلال السلم في أفغانستان، ودعم ما تبذله الأمم المتحدة من جهود لتحقيق هذه الغاية، واستخدام كل ما لديها من نفوذ لتشجيع الأطراف على أن تتعاون تعاوناً تاماً مع البعثة الخاصة؛

١٠ - يطلب جميع الأطراف بأن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة وسائر الموظفين الدوليين، إلى جانب سلامة أماكن عملهم في أفغانستان، وبألا تعوق تدفق المساعدات الإنسانية، وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع الأمم المتحدة

١٤٠٠٠٠ أفغاني من غير البشتون، وزعم أن الطالبان يستعدون لشن "هجوم ضخم" على الجزء الشمالي من أفغانستان. ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ التدابير الملائمة، بما في ذلك الجزاءات ضد الطالبان ومؤيديهم الذين يمدونهم بالأسلحة والدعم السوقي<sup>(٤٠)</sup>.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن الحالة في أفغانستان ما زالت تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة ومحفوفة بخطر وقوع كارثة إنسانية واسعة النطاق. ويشعر وفد بلده بعميق القلق إزاء مسار الأحداث هذا، ويحث المجلس على أن يواصل باستمرار متابعة تطور الحالة في أفغانستان واتخاذ التدابير المناسبة. وذكر كذلك أن بلده يواصل اتصالاته المفيدة والمستمرة بشأن أفغانستان مع الدول الأخرى في المنطقة، وخاصة الهند وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان. والجهد المنسق من جانب جميع الدول المعنية سيساعد في التوصل إلى صيغة مقبولة للجميع من أجل تسوية في أفغانستان<sup>(٤١)</sup>.

وأعرب ممثل الصين عن الاعتقاد بأن تحقيق المصالحة الوطنية هو مفتاح التسوية العادلة والدائمة للمسألة الأفغانية. وذكر أن المشكلة لها أسباب معقدة عديدة. وحث جميع الأطراف على أن تراعي المصالح الأساسية للشعب الأفغاني، وأن تنحي جانباً خلافاتها السياسية والدينية وأن تعتمد إلى الدخول في مفاوضات جديدة من أجل إنشاء حكومة مستقرة، واسعة القاعدة، تكون مقبولة لجميع الأطراف. وقال إن بلده يأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة القيام بدور قيادي مركزي في السعي إلى تسوية سياسية لهذه المسألة<sup>(٤٢)</sup>.

(٤٠) S/PV.3765، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

الضغط الدولي على الأطراف الأفغانية لحل الصراع بطريقة سلمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح عقد اجتماع للبلدان المعنية قريباً، باستخدام الصيغة التي استخدمت لعقد الاجتماع الذي عُقد في نيويورك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وسيكون الهدف من الاجتماع هو إعادة تقييم الحالة ومناقشة أفضل السبل لتشجيع التوصل إلى تسوية للصراع عن طريق التفاوض. وقال إنه يأخذ علماً بالمقترحات الداعية إلى عقد اجتماع مشترك بين الأفغانيين يضم الأطراف المتحاربة ويعقد خارج أفغانستان لإتاحة الفرصة لها لإجراء محادثات معا في بيئة آمنة. وأعرب عن اعتزامه التشاور مع الأطراف الأفغانية والدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي، بشأن مدى استصواب عقد ذلك الاجتماع.

وفي الجلسة ٣٧٦٥، المعقودة في ١٤ و ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (البرتغال) ممثلي أفغانستان وألمانيا وإيطاليا وباكستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان وهولندا إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه أيضاً دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، إلى المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي<sup>(٣٩)</sup>.

وفي الجلسة ذاتها، وجّه ممثل أفغانستان انتباه المجلس إلى الحالة المدمرة المزعجة للاستقرار الناجمة عن الاضطراب في أفغانستان والتي يمكن أن تمتد إلى خارج حدودها. وقال إن الطالبان "مجموعة من المرتزقة" الذين يدعمون الإرهاب الدولي ويحمون من يمولونهم. واتهم الطالبان أيضاً بالقيام بعملية "تطهير عرقي على غرار النموذج الصربي" شملت

(٣٩) S/PV.3765، الصفحة ٢، و S/PV.3765 (الاستئناف ١)، الصفحة ٢.

يظل يشعر بالقلق إزاء استمرار تدفق الأسلحة والمعدات إلى الأطراف المتناحرة من قبل القوة الخارجية. وقال كذلك إن الطالبان أتوا باليسير من السلام لجزء كبير من أفغانستان، ولكن "بشمن باهظ"،<sup>(٤٧)</sup>.

وطلب ممثل هولندا، متكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى جميع الأطراف الأفغانية أن توقف الأعمال العدائية وأكد من جديد على الدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود الدولية المبذولة للتوصل إلى حل سلمي للصراع الأفغاني. وحث الغير على الامتناع عن التدخل في الصراع وعن تزويد الأطراف المتحاربة بالأسلحة<sup>(٤٨)</sup>.

ودعا ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى اتباع نهج شامل تراعي فيه آراء جميع الأطراف وجميع قطاعات المجتمع الأفغاني، واقترح تجريد كابول من السلاح كخطوة أولى هامة لإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة<sup>(٤٩)</sup>.

وأعرب ممثلو ألمانيا وإيطاليا والبرتغال عن قلقهم بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان، وكذلك بشأن ما يُبلغ عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان، وخاصة تلك التي تُرتكب ضد النساء والفتيات<sup>(٥٠)</sup>.

وأفاد ممثل طاجيكستان بأن وزراء الشؤون الخارجية لآسيا الوسطى والاتحاد الروسي أكدوا مرة أخرى في دوشانبي استعداد بلدانهم للتعاون عن كثب من أجل كفالة أمن الحدود الجنوبية لأفغانستان<sup>(٥١)</sup>.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

(٤٨) S/PV.3765 (الاستئناف ١)، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤٩) S/PV.3765 (الاستئناف ١)، الصفحتان ٨ و ٩.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (ألمانيا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (إيطاليا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (البرتغال).

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

ودعا ممثل مصر الأطراف الأفغانية إلى حشد الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض وشدد على ضرورة وقف جميع المساعدات العسكرية الخارجية التي تقدم إلى الأطراف<sup>(٤٣)</sup>.

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن قلقه لاستمرار تلقي الأطراف أسلحة من بلدان خارجية، على الرغم من النداء الواضح الذي وجهه المجلس في قراره ١٠٧٦ (١٩٩٦) لوقف هذا<sup>(٤٤)</sup>.

وذكر ممثل فرنسا بأن فرنسا، مثل شركائها في الاتحاد الأوروبي، تطبق حظراً كاملاً على إمداد أفغانستان بالأسلحة. وقال إن استمرار الصراع في أفغانستان يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وأن تترتب عليه أيضاً آثار ضارة على المجتمع الدولية بأسره. وقال أيضاً إن العديد من "الإرهابيين" يتخذون في تلك اللحظة ذاهماً من أفغانستان ملجأ لهم<sup>(٤٥)</sup>.

وذكر ممثل اليابان أن البلدان المجاورة لأفغانستان ينبغي أن تمتنع عن ممارسة نفوذها على الأطراف المعنية وذلك تجنباً لتفاقم الحالة، وكرر الإعراب عن عرض اليابان أن تستضيف اجتماعاً بين الأطراف الأفغانية<sup>(٤٦)</sup>.

وشدد ممثل الولايات المتحدة، رداً على المزاعم بأن الولايات المتحدة قدمت دعماً لطالبان، على أن بلده لا تدعم طالبان ولا أي مجموعة أخرى، ولكنها كذلك لا تلقي اللوم على الطالبان في ما يتعلق بكل ما تعانيه أفغانستان، والذي تتحمل الأطراف كافة المسؤولية عنه. وأعرب عن رأي وفد بلده المتمثل في أن المجلس ينبغي أن

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

التزاع يهدد بزعزعة استقرار المنطقة وبحول دون اتخاذ خطوات نحو تشكيل حكومة كاملة التمثيل وعريضة القاعدة قادرة على معالجة مشاكل أفغانستان الاجتماعية والاقتصادية الحادة على نحو فعال.

ويهيئ المجلس بالأطراف الأفغانية القيام فوراً بوقف جميع الأعمال العدائية والدخول في مفاوضات متواصلة. ويعتقد المجلس اعتقاداً راسخاً أن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض هو الحل الوحيد للتزاع الطويل الأمد في هذا البلد.

ويؤيد المجلس كل التأيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تيسير المصالحة الوطنية في أفغانستان. وهو على اقتناع بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل أداء دور أساسي في مساعدة الفصائل الأفغانية المتحاربة على الدخول في عملية تفاوض كاملة على أساس قرار المجلس ١٠٧٦ (١٩٩٦) وقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١. ويرحب المجلس بالأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ويؤيد الجهود الأخرى التي يبذلها الأمين العام من أجل إعطاء زخم جديد لعملها. وهو يرحب في هذا الصدد بقيام البعثة الخاصة بعقد اجتماعات للفريق العامل المشترك بين الأفغانيين في إسلام آباد ولكنه يأسف لأن هذه الجهود لم تحقق نتائج إيجابية بعد.

ويأسف المجلس بالغ الأسف لأن العديد من الأحكام الهامة من قرار المجلس ١٠٧٦ (١٩٩٦) وقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١ لم ينفذ بعد. ويهيئ جميع الأطراف الأفغانية، وخاصة الطالبان التقيد بمذنبين القرارين والتعاون الكامل مع البعثة الخاصة والمشاركة في مفاوضات جديّة ونزيهة، تجري من خلال المساعي الحميدة للبعثة، ويحث المجلس البلدان المهتمة بالأمر على تنسيق أنشطتها مع أنشطة البعثة، وعلى الامتناع عن دعم طرف أفغاني ضد طرف آخر.

ويرحب المجلس بدعوة الأمين العام للبلدان المعنية إلى الاجتماع في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وذلك بعد الاجتماع السابق الذي عقد في نيويورك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

ويخطط المجلس علماً باعتزام الأمين العام التشاور مع الأطراف الأفغانية وجميع الأطراف المعنية حول استصواب عقد اجتماع مشترك بين الأفغانيين في مرحلة ما ويطلب إليه أن يعد خطة عملية عندما يقرر أن ذلك سيسهم في عملية السلم إن كان سيقدر ذلك.

ويهيئ المجلس مرة أخرى بجميع الدول أن تقوم فوراً بوضع حد لتزويد جميع أطراف النزاع في أفغانستان بالأسلحة والذخيرة.

ويكرر المجلس تأكيد ما يساوره من قلق من أن استمرار النزاع في أفغانستان يوفر قاعدة مواتية للإرهاب والتجار بالمخدرات مما يؤدي على زعزعة الاستقرار في المنطقة وخارجها، ويهيئ بقيادة الأطراف الأفغانية وقف تلك الأنشطة. ويعرب المجلس عن استيائه

وذكر ممثل باكستان أن بلده له مصلحة متأصلة عميقة في إحلال السلام في أفغانستان. فنتيجة لاستمرار عدم الاستقرار في أفغانستان، يوجد أكثر من ١,٥ مليون لاجئ أفغاني في باكستان. وشدد على أن بلده هو أيضاً ضحية للإرهاب والتجار بالمخدرات وتهدد الأسلحة نتيجة للظروف الموجودة داخل أفغانستان. وقال كذلك إن الطالبان، الذين يسيطرون على كابول وثلثي أفغانستان، هم حقيقة واقعة ولا يمكن "تحتيهم جانباً". وقال إن دولة أفغانستان الإسلامية، التي يرأسها الرئيس رباني، ليست لديها سيطرة فعلية على العاصمة وليست لديها شرعية قانونية، وإن الأمم المتحدة ينبغي أن تتبنى صيغة "المقعد الشاغر" التي اتبعتها منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بتمثيل أفغانستان. وحث مجلس الأمن على الاستماع إلى آراء طالبان من أجل التوصل إلى رأي أكثر توازناً بشأن الحالة، ربما في إطار صيغة آريا<sup>(٥٢)</sup>.

وفي الجلسة ٣٧٦٦، المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدلى الرئيس (البرتغال) بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٥٣)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧ عن الحالة في أفغانستان. ونظر أيضاً في الآراء المعرب عنها في جلسته ٣٧٦٥ المعقودة في ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن هذا الموضوع.

ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء استمرار القتال في أفغانستان وتصاعده في الأشهر الأخيرة. ويكرر تأكيد أن استمرار

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦. والاجتماعات التي تُعقد في إطار صيغة آريا هي اجتماعات غير رسمية وسرية تتيح لأعضاء مجلس الأمن المهتمين فرصة لإجراء حوار مباشر مع ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية وكذلك الأطراف من غير الدول بشأن المسائل موضع اهتمامهم التي تندرج ضمن مسؤولية المجلس.

(٥٣) S/PRST/1997/20.

الحرب الأهلية. واختتم تقريره بحث الفصائل الأفغانية على الرجوع إلى مائدة المفاوضات فوراً. ودعا الدول الأعضاء المعنية إلى وقف دعمها العسكري للفصائل المتحاربة، وإلى النظر في أفضل طريقة يمكن بها حل النزاع الأفغاني، وتنسيق جهودها في هذا الصدد على نحو وثيق مع الأمم المتحدة.

وفي الجلسة ٣٧٩٦، المعقودة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، دعا الرئيس (السويد) ممثل أفغانستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان، بشأن قرار الاعتراف بالحكومة الجديدة لدولة أفغانستان الإسلامية<sup>(٥٥)</sup>، وإلى رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢ و ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على التوالي، موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل أفغانستان، أحال بهما نص البيان الأول للجنة الإسلامية والوطنية المتحدة لإنقاذ أفغانستان المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ويوجز المفاهيم الأساسية والنقاط العملية الرئيسة المتعلقة بحل النزاع الأفغاني<sup>(٥٦)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٥٧)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن الحالة في أفغانستان.

ويعرب المجلس عن بالغ قلقه حيال التصعيد المتواصل للمواجهة العسكرية في أفغانستان ويدعو إلى إنهاء فوري للقتال.

ويهبس المجلس بالأطراف الأفغانية العودة إلى مائدة المفاوضات على الفور والعمل معاً من أجل تشكيل حكومة ذات

(٥٥) S/1997/408.

(٥٦) S/1997/424 و S/1997/463

(٥٧) S/PRST/1997/35

لسوء معاملة موظفي المنظمات الإنسانية الدولية، مما يثبط قدرة المجتمع الدولي على تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في أفغانستان.

ويعرب المجلس عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية بما في ذلك تشرد السكان المدنيين. كما يساوره قلق بالغ إزاء التمييز ضد المرأة والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان. ويعرب المجلس عن استيائه لسوء معاملة موظفي المنظمات الإنسانية الدولية، مما يثبط قدرة المجتمع الدولي على تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في أفغانستان.

ويرحب المجلس بعقد الخفل الدولي بشأن المساعدة المقدمة إلى أفغانستان في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في عشق آباد وبالاجتماع المقبل لمجموعة دعم أفغانستان في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في جنيف، ويشجع جميع الدول والمنظمات الدولية على مواصلة تقديم كل ما يمكن من المساعدة الإنسانية التي ينبغي توزيعها بعدل في كافة أنحاء البلد.

وسيبقى المجلس هذه المسألة قيد النظر ويطلب إلى الأمين العام أن يستمر في إطلاعه بانتظام على الحالة في أفغانستان.

### المقرر المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ (الجلسة

#### ٣٧٩٦): بيان من الرئيس

في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، واستجابة لطلب المجلس في قراره ١٩٧٦ (١٩٩٦) الحصول على معلومات بصفة منتظمة، قدم الأمين العام تقريراً عن التطورات الرئيسية في أفغانستان<sup>(٥٤)</sup>. وقال الأمين العام في تقريره إن الحالة في أفغانستان ما زالت متقلبة ويبدو أن الأطراف المتحاربة مصرة على حل مشاكلها بالوسائل العسكرية بدلاً من المفاوضات السلمية. ومع ذلك فإن النزاع يزداد تأججاً بالمشاعر الإثنية القوية بين الطالبان من جهة، ومعظمهم من البوشتون، والطاجيك والهزارة والأوزيك من الجهة الأخرى، الذين يتألف منهم المعسكر الآخر. وإضافة إلى ذلك، في حين أن الدول المعنية تزعم جميعها أنها توافق على أن السلام ضروري في أفغانستان، يبدو أن عدداً منها ليس مستعداً بعد لفرض ضغوط متضافرة على الفصائل المتحاربة لوقف هذه

(٥٤) S/1997/482

التطورات الرئيسية في أفغانستان<sup>(٥٨)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أنه عيّن في تموز/يوليه ١٩٩٧ الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً خاصاً له إلى أفغانستان، ويتعين التمييز بين أنشطة المبعوث الخاص وأنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. وقال، استناداً إلى النتائج التي توصل إليها مبعوثه الخاص، إن أفغانستان، التي كانت ذات يوم بؤرة لاحتدام التنافر بين الدولتين العظميين، أصبحت منذ ذلك الحين واحداً من الصراعات الإقليمية والعرقية التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما أصبحت مكاناً لا وجود فيه تقريباً حتى لسلطات سياسية محلية مسؤولة، ناهيك عن حكومة مركزية. ويبدو أن الأطراف الأفغانية مصممة، حتى في الوقت الراهن، على الاستمرار في القتال، بينما تواصل الدول الأجنبية إمداد عملائها داخل أفغانستان بالدعم المادي والمالي وأشكال الدعم الأخرى. وإضافة إلى ذلك، ما زال يتعين على الدول الرئيسية التي يمكن أن يكون لها نفوذ في أفغانستان أن تظهر القدر الكافي من التصميم على تحريك الحالة إلى الأمام. ومن قبيل الوهم، في ظل هذه الظروف، الاعتقاد بأن السلام يمكن تحقيقه. وأكد الأمين العام ضرورة وضع إطار دولي متين لمعالجة الجوانب الخارجية للمسألة الأفغانية والإتيان بالأطراف الأفغانية إلى مائدة المفاوضات. وذكر أن الاجتماعات التي عقدتها في نيويورك البلدان ذات النفوذ في أفغانستان<sup>(٥٩)</sup> وكذلك اجتماعات البلدان المحاورة

(٥٨) S/1997/894.

(٥٩) كانت مجموعة الواحد والعشرين تضم الاتحاد الروسي وألمانيا وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا وباكستان وتركمانستان وتركيا والسويد والصين وطاجيكستان وفرنسا وقرغيزستان وكازاخستان ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والهند وهولندا والولايات المتحدة واليابان، وكذلك منظمة المؤتمر الإسلامي.

قاعدة عريضة وكاملة التمثيل تحمي حقوق جميع الأفغانين وتمثل لالتزامات أفغانستان الدولية.

ويرى المجلس، وقد وضع في الاعتبار أخطار عدم الاستقرار الإقليمي، أن السلم والاستقرار في أفغانستان يمكن تحقيقهما على أفضل وجه من خلال مفاوضات سياسية فيما بين الأطراف الأفغانية برعاية الأمم المتحدة وبمساعدة نشطة ومنسقة من قبل البلدان المعنية كافة. ويحث الأطراف الأفغانية والبلدان المعنية على الامتثال لأحكام القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس والجمعية العامة بشأن أفغانستان.

ويشدد المجلس على وجوب وقف كل تدخل خارجي في شؤون أفغانستان، وبهيب، في هذا الصدد، بجميع الدول أن توقف فوراً إمداد جميع الأطراف في النزاع في أفغانستان بالأسلحة والدخيرة.

ويساور المجلس قلق عظيم إزاء استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان وكذلك إزاء انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

ويكرر المجلس التأكيد على أن استمرار النزاع في أفغانستان يهيب تربة خصبة للإرهاب والإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها مما يزعزع استقرار المنطقة وخارجها، وبهيب بقيادة الأطراف الأفغانية وقف هذه الأنشطة.

ويساور المجلس قلق بالغ إزاء ازدياد الحالة الإنسانية سوءاً، بما في ذلك تشريد السكان المدنيين. وهو يهيب، في هذا الصدد، بالدول الأعضاء الاستجابة بسخاء لنداء الأمم المتحدة الموحد لعام ١٩٩٧ لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لأفغانستان.

ويؤكد المجلس مجدداً دعمه الكامل لجهود الأمم المتحدة في أفغانستان، وبخاصة أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ويطلب إلى الأمين العام مواصلة إبقاء المجلس على علم بانتظام بالحالة وبعمله وكذلك بجهود البعثة.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد النظر.

## المقرر المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٤١): بيان من الرئيس

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وعملاً بالقرار ١٠٧٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس عن التقدم المحرز في أعمال بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وكذلك عن

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، الذي نظرت فيه أيضا الجمعية العامة.

ويكرر المجلس الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار المواجهة العسكرية في أفغانستان التي تسببت في آلام بشرية ودمار مادي ويهدد خطرها بدفع البلد إلى الانهيار والتي تمثل تهديدا متزايدا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويعرب المجلس عن استيائه من رفض الفصائل الأفغانية المتحاربة إلقاء سلاحها والتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلم.

ويشدد المجلس على أنه لا يمكن حل النزاع الأفغاني عسكريا وعلى أن المسؤولية الأساسية عن إيجاد تسوية سلمية تقع على عاتق الأطراف الأفغانية ذاتها. ويحث جميع الأطراف الأفغانية على اتخاذ تدابير حقيقية لبناء الثقة، وإلى الاتفاق فورا على وقف إطلاق النار والدخول، بدون شروط مسبقة، في حوار سياسي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للنزاع، وتشكيل حكومة عريضة القاعدة تمثل جميع الأطراف وتحمي حقوق جميع الأفغانيين وتفي بالتزامات أفغانستان الدولية.

ويعرب المجلس عن استيائه من أن الدعم العسكري الخارجي إلى الأطراف الأفغانية تواصل دون هوادة طيلة عام ١٩٩٧، ويكرر نداءه إلى جميع الدول للتوقف فورا عن إمداد أي طرف من أطراف النزاع في أفغانستان بالأسلحة أو الذخيرة أو العتاد العسكري أو التدريب أو أي دعم عسكري آخر، بما في ذلك مشاركة الأفراد العسكريين الأجانب.

ويشجع المجلس الأمين العام والدول الأعضاء على الاضطلاع بدراسات تمهيدية بشأن الطريقة التي يمكن بها فرض حظر فعلي على الأسلحة وتنفيذه على نحو عادل ويمكن التحقق منه.

ويؤكد المجلس على أن الأمم المتحدة، بوصفها وسيطا محايدا معترفا به عالميا، يجب أن تحصل على كل الدعم اللازم لكي تتمكن من مواصلة أداء دور محوري حيوي في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الأفغاني، بما في ذلك جهود البلدان والمنظمات المعنية. ويعتقد المجلس أن السلم والاستقرار في أفغانستان لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال مفاوضات سياسية فيما بين الأفغانيين تحت إشراف الأمم المتحدة وبمساعدة نشطة ومنسقة من جميع البلدان المعنية. ويكرر المجلس تأكيد تأييده الكامل لأنشطة وولايتي بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والمبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان.

ويؤيد المجلس جهود الأمين العام الرامية إلى وضع إطار دولي وطيد من أجل معالجة الجوانب الخارجية للمسألة الأفغانية، ويرحب

مباشرة والبلدان الأخرى<sup>(٦٠)</sup> هي جزء من جهوده في هذا الاتجاه. وفي موازاة الإطار الدولي، أعرب أيضا عن اعتزازه بالإبقاء، من خلال بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وفي مقر الأمم المتحدة، على اتصال وثيق مع الأطراف المتحاربة، وكذلك مع ذوي النفوذ الآخرين من الأفراد الأفغان والمنظمات الأفغانية، بهدف تمهيد السبيل لإجراء حوار بين الأطراف الأفغانية. وذكر أنه قد بات من الصعب بشكل متزايد، خلال السنوات العدة الماضية، تبرير استمرار جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام وبما يترتب عليها من تكاليف في الوقت الذي لا تلوح فيه أي بوادر إيجابية على حدوث تغيير جوهري في موقف تلك الحكومات القادرة على أن تسهم بشكل حاسم في التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وهناك ما هو أكثر من ذلك بكثير مما يجب أن تقوم به الحكومات، بقدر أكبر من الإحساس بالوحدة، حتى تتاح لجهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة فرصة واقعية للنجاح.

وفي الجلسة ٣٨٤١، المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (كوستاريكا) ممثل أفغانستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٦١)</sup>:

(٦٠) كانت مجموعة الثمانية، التي أصبح يشار إليها لاحقا باسم مجموعة "الستة زائد اثنين"، مكونة من البلدان المجاورة لأفغانستان - وهي أوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وتركمانستان وتركيا والصين - وكذلك الاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

(٦١) S/PRST/1997/55

الملحّة لأن تمنع الأمم المتحدة والدول الأعضاء النظر في الجوانب الخارجية للمسألة الأفغانية وتحاول معالجتها بجدية. ومن اللازم أيضا أن تجد الدول المعنية نهجا مشتركا إزاء المسألة الأفغانية وأن تتفق على تدابير لكبح تدفق الأسلحة والمواد الأخرى اللازمة للحرب إلى أفغانستان.

وكجزء من تلك الجهود، عقدت مجموعة "الستة زائد اثنين"<sup>(٦٣)</sup> اجتماعها الرابع في ٣ آذار/مارس ١٩٩٨ ووضعت النص النهائي للنقاط المشتركة التي ستدور بشأنها المحادثات بشأن أفغانستان<sup>(٦٤)</sup>، والتي يجب أن تستخدمها فرديا وجماعيا عندما تجري مشاورات مع الفصائل الأفغانية.

وفي الجلسة ٣٨٦٩، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام المشار إليه أعلاه في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (اليابان) ممثل أفغانستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٦٥)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ عن الحالة في أفغانستان.

ويعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء استمرار الحرب الأفغانية التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي وتسبب آلاما بشرية واسعة النطاق ومزيدا من الدمار وتدفقات اللاجئين وغير ذلك من التشريد القسري لأعداد كبيرة من البشر.

(٦٣) أوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وتركمانستان وطاجيكستان والصين، وكذلك الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. انظر أيضا المقرر المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧.

(٦٤) S/1998/222، المرفق.

(٦٥) S/PRST/1998/9.

في هذا السياق بعقد اجتماعات للبلدان المعنية وكذلك باجتماعات البلدان المجاورة مباشرة وغيرها من البلدان.

وما زال يساور المجلس قلق بالغ إزاء استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان فضلا عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في أفغانستان.

ويلاحظ المجلس ببالغ القلق التقارير المتعلقة بعمليات القتل الجماعي لأسرى الحرب والمدنيين في أفغانستان، ويؤيد اعتزام الأمين العام أن يواصل التحقيق بصورة شاملة في هذه التقارير.

ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء نهب أماكن الأمم المتحدة وإمداداتها الغذائية والقيود المفروضة عمدا على وصول المنظمات الإنسانية إلى بعض أجزاء البلد وعلى عمليات إنسانية أخرى، ويحث جميع الأطراف على منع تكرار ذلك.

ويكرر المجلس تأكيد أن استمرار النزاع في أفغانستان يوفر قاعدة خصبة للإرهاب والإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، مما يزعزع الاستقرار في المنطقة وخارجها، ويهيب بقيادة الأطراف الأفغانية وقف تلك الأنشطة.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إبقاءه على علم بشكل منتظم بالحالة في أفغانستان وبما يبذله من جهود.

وسيقي المجلس المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٦٩): بيان من الرئيس

في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨، وعملا بالقرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين<sup>(٦٦)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أن مأساة أفغانستان مستمرة، حيث تواصل الفصائل، مدعومة بإمدادات لا تنقطع من الأسلحة من الخارج، القتال في تحد لإرادة الغالبية العظمى من الشعب الأفغاني. وما زال التدخل الأجنبي من بلدان في المنطقة وما ورائها، في شكل دعم سياسي وعسكري نشط لفصيل ما، يعزز إحجام قادة الفصائل عن الدخول في حوار سياسي جاد مع بعضهم البعض. وقال إنه ما زال مقتنعا بالضرورة

(٦٦) S/1998/222.

الفصائل الأفغانية، ولا سيما جماعة طالبان، اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة سلامتهم.

وما زال يساور المجلس شديد القلق إزاء استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان فضلا عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في أفغانستان.

ويؤيد المجلس خطوات الأمين العام الرامية إلى بدء تحقيقات في الادعاءات التي تفيد بوقوع عمليات قتل جماعي لأسرى الحرب والمدنيين في أفغانستان، على أن تعرض نتائجها على الجمعية العامة وعلى المجلس فور توافرها.

كما يساور المجلس القلق إزاء التدهور الشديد في الحالة الإنسانية في عدة مناطق في وسط وشمال أفغانستان، الذي يسببه حصار جماعة طالبان المستمر لمنطقة باميان رغم النداءات التي وجهتها الأمم المتحدة والعديد من دولها الأعضاء برفع ذلك الحصار وكذلك انعدام الإمدادات الواردة من الطريق الشمالية بسبب انعدام الأمن وأعمال النهب. ويحث المجلس بقوة جماعة طالبان على السماح للوكالات الإنسانية بتلبية احتياجات السكان.

ويكرر المجلس تأكيد أن استمرار النزاع في أفغانستان يوفر أرضية خصبة للإرهاب ولإنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة مما يزعزع الاستقرار في المنطقة وفي مناطق أخرى ويهيب بقيادة الأطراف الأفغانية وقف تلك الأنشطة.

وسيقى المجلس المسألة قيد نظره ويطلب من الأمين العام مواصلة إطلاعه بانتظام على الحالة في أفغانستان.

### المقرر المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٠٦): بيان من الرئيس

في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وعملا بالقرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين<sup>(٦٦)</sup>. وأشار الأمين العام مع القلق في تقريره إلى بدء هجمات الربيع وكذلك إلى توقف المحادثات الكاملة الأركان بين الفصائل المتحاربة في أوائل أيار/مايو ١٩٩٨، وهي المحادثات التي كانت قد بدأت من قبل في إسلام آباد كجزء من "عملية العلماء". وقال إن هذه التطورات المثيرة للجزع

(٦٦) S/1998/532.

ويساور المجلس القلق إزاء الطابع العرقي المتزايد للنزاع والتقارير التي تفيد بوقوع اضطهاد قائم على أساس العرق وما يشكله ذلك من تهديد لوحدة الدولة الأفغانية.

ويحث المجلس جميع الأطراف الأفغانية على وقف القتال والاتفاق فوراً على وقف لإطلاق النار، والدخول، دون شروط مسبقة، في حوار سياسي بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وإحراز تسوية سياسية دائمة لذلك النزاع الذي ليس له حل عسكري، وتشكيل حكومة تمثل الشعب بكامله وترتكز على قاعدة عريضة.

ويؤكد المجلس من جديد التزامه العميق إزاء سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية واحترامه لتراثها الحضاري والتاريخي.

ويعرب المجلس عن استيائه لاستمرار التدخل الأجنبي في أفغانستان دون هوادة في شكل تزويد الفصائل بالمواد اللازمة لشن الحرب. وهو يعرب عن استيائه أيضاً للدعم السياسي والعسكري النشط المقدم إلى الفصائل من خارج أفغانستان مما يعزز إحجام قادة الفصائل عن الدخول في حوار سياسي جدّي مع بعضهم البعض، ويدعو المجلس مجدداً جميع الدول إلى وقف ذلك التدخل فوراً.

ويلاحظ المجلس مع القلق أن جميع الأطراف في أفغانستان قد عكفت طيلة الأشهر الماضية على إعادة التزود بالأسلحة بصورة نشطة. وهو ينبه الأطراف المتنازعة إلى أن استئناف القتال على نطاق كبير سيقوض بصورة خطيرة محاولات المجتمع الدولي مساعدتها في إيجاد حل سياسي للنزاع، ويحثها على أن يكون سلوكها على مستوى رغبتها المعلنة في التوصل إلى ذلك الحل.

ويكرر المجلس تأكيد موقفه المتمثل في وجوب أن تواصل الأمم المتحدة، باعتبارها وسيطاً معترفاً به عالمياً، القيام بدورها المحوري والمحايد في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الأفغاني ويعرب عن تأييده الكامل للأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والأنشطة التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان، وخاصة في سياق مهمته الراهنة في المنطقة.

ويشيد المجلس بأنشطة توطيد عملية السلم التي بدأها المبعوث الخاص بعقد مجموعة "الستة زائد اثنين"، ويهيب بجميع البلدان المشاركة في المجموعة مواصلة المشاركة في عمل المجموعة بحسن نية، بما في ذلك في المناقشة المتعلقة بإيجاد سبل فعالة ومحايدة لكبح تدفق الأسلحة والمواد الأخرى اللازمة لشن الحرب إلى أفغانستان. ويرحب المجلس بدعم الدول الأعضاء الأخرى لهذه العملية.

ويساور المجلس شديد القلق إزاء تدهور الأحوال الأمنية لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية ويهيب بجميع

التاريخي. ويكرر المجلس الإعراب عن قلقه إزاء تزايد الطابع العرقي للنزاع، واستمرار التهديد الذي يشكله هذا النزاع على وحدة الدولة الأفغانية.

ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء استمرار النزاع الأفغاني، الذي يمثل تهديدا خطيرا للأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويسبب معاناة بشرية هائلة، ومزيذا من الدمار، وتدفق موجات اللاجئين وغيرهم من المشردين قسرا بأعداد كبيرة.

ويعرب المجلس عن استيائه لأن الدعم العسكري المقدم من خارج أفغانستان إلى الفصائل المتحاربة، بما في ذلك إمدادات الأسلحة وغيرها من العتاد ذي الصلة، استمر بلا هوادة، بالرغم من تكرار نداءات المجلس والجمعية العامة والأمين العام لوقفه. ويؤكد المجلس من جديد دعوته إلى جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، لوقف ذلك التدخل على الفور.

ويرى المجلس أن من الضروري بذل جهود أكثر نشاطا تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة البلدان المهتمة بالأمر بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الأفغاني، مع مراعاة مصالح جميع الفئات الإثنية والدينية والقوى السياسية المشاركة فيه.

ويعرب المجلس عن استيائه لانهيار المحادثات بين الأطراف الأفغانية في إسلام أباد ويهيب بالأطراف احترام رغبات الغالبية العظمى من الأفغان ووقف القتال والعودة دون تأخير ودون شروط مسبقة إلى طاولة المفاوضات والدخول في حوار سياسي يرمي إلى تحقيق مصالح وطنية وتسوية سياسية دائمة للنزاع، لا تنطوي على حل عسكري، وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل الجميع تمثيلا تاماً. وكخطوة مبدئية نحو تحقيق ذلك الهدف، يهيب المجلس بالأطراف أن تتفق على الفور على وقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى، ورفع كافة القيود على شحنات الإمدادات الإنسانية في كافة أنحاء البلد.

ويؤكد المجلس من جديد موقفه بأنه لا بد للأمم المتحدة، بصفتها وسيطا معترفا به عالميا، أن تواصل القيام بدورها الأساسي وغير المنحاز في الجهود الدولية التي تنشأ للوصول إلى حل سلمي للنزاع الأفغاني، ويقدم دعمه التام لأنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ولأنشطة المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان.

ويحيط المجلس علما بتقييم الأمم المتحدة ومواده أن عقد جمعية وطنية كبرى "لويبا جيرغا"، وهو ما يمثل وسيلة أفغانية غير رسمية عديدة لتسوية النزاعات دعا إلى اتباعها بعض قادة فصائل الأفغان غير المحاربة، لا يزال جديرا بالاهتمام، ويشجع البعثة الخاصة على مواصلة الاتصالات المفيدة مع قادة تلك الفصائل.

تشكل دليلا آخر على أن الفصائل الأفغانية إما أنها غير مستعدة لإجراء محادثات جدية لإحلال السلام أو أنها، وهو أمر أسوأ، عازمة على تعقب "سراب" الحل العسكري، رغم ادعائها عكس ذلك. وأعرب عن أسفه لأن بعض بلدان المنطقة التي تدعم فصيلا أفغانياً أو آخر تزود تلك الفصائل بالأسلحة رغم النداءات المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي. وأعرب عن اعتقاده بأن عدم اتباع نهج متساوق في التصدي للمشكلة وانعدام الإرادة السياسية لدى البلدان التي لها نفوذ حاسم على الفصائل المتحاربة يشكّلان عقبة رئيسية في سبيل الجهود الرامية إلى إحلال السلام. ولاحظ مع القلق أن الأطراف الفاعلة لم تستطع حتى الآن أن ترتفع فوق مفهومها الضيق لمصالحها القومية فتبدأ في النظر في المسألة الأفغانية من زاوية مصالح المنطقة برمتها ولم تتفق على منهج موحد لتسوية النزاع الأفغاني. وفضلا عن تكرار مناقشته للفصائل الأفغانية أن تعود إلى طاولة المفاوضات طلب الأمين العام إلى دول المنطقة أن تكتف اتصالها بشأن أفغانستان. وناشد أيضا البلدان التي ليس لها اشتراك مباشر، ولكنها مع ذلك معنية، أن تساعد الأمم المتحدة في تشجيع دول المنطقة على أن يتحدث بعضها إلى بعض.

وفي الجلسة ٣٩٠٦، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٦٧)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن الحالة في أفغانستان.

ويؤكد المجلس من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدها الوطنية، واحترام ثقافتها وتراثها

(٦٧) S/PRST/1998/22

وسيقي المجلس هذه المسألة قد النظر، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام على الحالة في أفغانستان.

### المقرر المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩١٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٩١٤، المعقودة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (سلوفاكيا) ممثل أفغانستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٦٨)</sup>:

يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه للتصعيد الحاد الجديد للمواجهة العسكرية في أفغانستان، مما يشكل تهديدا متعاظما للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، ويطلب بوقف إطلاق النار بشكل عاجل وغير مشروط.

ويؤكد المجلس من جديد أنه لا يمكن تسوية الأزمة الأفغانية إلا بالوسائل السلمية، عن طريق إجراء مفاوضات مباشرة بين الفصائل الأفغانية تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى حلول مقبولة للجميع تلي حقوق ومصالح كافة الجماعات العرقية والدينية والسياسية في المجتمع الأفغاني.

ويهيب المجلس بجميع الأطراف الأفغانية أن تعود إلى مائدة المفاوضات دون إبطاء أو شروط مسيقة، وأن تتعاون من أجل إنشاء حكومة عريضة القاعدة وممثلة للشعب تمثيلا تاما، لكي تتولى حماية حقوق جميع الأفغانين وتكفل احترام الالتزامات الدولية لأفغانستان. ويهيب المجلس بجميع الدول المجاورة لأفغانستان والدول الأخرى التي لها نفوذ فيها أن تكثف الجهود التي تبذلها برعاية الأمم المتحدة لحمل الأطراف المعنية على التوصل إلى تسوية تفاوضية.

ويطالب المجلس الأطراف الأفغانية والدول المعنية بأن تراعي تماما أحكام القرارات ذات الصلة بأفغانستان الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس.

ويثني المجلس على الأعمال التي تقوم بها مجموعة "الستة زائد اثنين"، ويهيب بجميع البلدان المشتركة في المجموعة أن تواصل المشاركة بحسن نية بهدف وضع نهج متسق لجهود صنع السلام في أفغانستان، استنادا إلى نقاط المحادثات المتفق عليها، بما في ذلك مشكلة منع تدفق الأسلحة وغيرها من العتاد ذي الصلة إلى أفغانستان بطريقة فعالة وعادلة. ويرحب المجلس بالدعم الإضافي الذي تقدمه دول أعضاء أخرى من أجل هذا الغرض ويشجعه.

ويحث المجلس جميع الفصائل الأفغانية على التعاون التام مع البعثة الخاصة والمنظمات الإنسانية الدولية ويهيب بها، وبخاصة الطالبان، اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لتأكيد سلامة وحرية انتقال موظفيها.

ويحيط المجلس علما بتوقيع مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والطالبان بشأن القضايا الإنسانية، ويؤكد على أهمية تنفيذها تنفيذًا كاملا، بما في ذلك الاحترام التام لحصانات موظفي الأمم المتحدة والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجالي الصحة والتعليم. والمجلس، إذ يلاحظ أنه قد تم تدليل بعض العقبات التي تعترض تقديم المساعدة إلى منطقة هزاره جات، ما زال يشعر، بالرغم من ذلك، بالقلق إزاء استمرار استخدام الطالبان للمعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة كسلاح ضد الأهالي في هذه المنطقة، ويطلب بوقف الممارسة على الفور. ولا يزال المجلس يشعر بالقلق أيضا إزاء نقص الإمدادات القادمة من الطريق الشمالي بسبب انعدام الأمن والسلب. ويهيب المجلس بجميع فصائل الأفغان أن ترفع القيود على إمدادات الإغاثة الإنسانية دون شروط.

ويعرب المجلس عن قلقه إزاء التقارير التي قدمت مؤخرا عن المضايقات التي تتعرض لها المنظمات الإنسانية وإزاء القرار الذي اتخذته الطالبان من جانب واحد بنقل مكاتب المنظمات الإنسانية إلى مواقع أخرى في كابول. ويهيب المجلس بجميع الفصائل تسهيل أعمال الوكالات الإنسانية إلى أبعد حد ممكن.

ولا يزال المجلس يشعر ببالغ القلق إزاء استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء وإزاء الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، فضلا عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في أفغانستان.

ويؤيد المجلس الخطوات التي اتخذها الأمين العام للبدء في التحقيق في الادعاءات المتعلقة بوقوع عمليات قتل جماعي لأسرى الحرب والمدنيين في أفغانستان، والتي سوف تقدم نتائجها إلى الجمعية العامة والمجلس حالما تتوفر.

ويكرر المجلس تأكيده على أن استمرار النزاع في أفغانستان يوفر أرضا خصبة للإرهاب وإنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وخارجها، ويهيب المجلس بقيادة الأطراف الأفغانية وقف تلك الأنشطة.

(٦٨) S/PRST/1998/24

والنمسا والهند إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية والبرتغال وتركيا وسلوفينيا والسويد وطاجيكستان وفرنسا وقيرغيزستان وكازاخستان وكوستاريكا وكينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان<sup>(٦٩)</sup>.

وفي البداية، أشار ممثل النمسا مع القلق، متكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إلى الاتحاد والمنحازة له<sup>(٧٠)</sup>، إلى تصاعد النزاع في أفغانستان. ودعا جميع الفصائل إلى وقف الأعمال العدائية والشروع في مفاوضات تُجرى برعاية الأمم المتحدة. وأعرب عن القلق إزاء القتال الأخير على هزازه، وحث حركة طالبان بشدة على الامتناع عن جميع أعمال العنف، لا سيما ضد السكان المدنيين. وكرر الإعراب عن رأيه الذي مفاده أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع الأفغاني، وأنه ما من سبيل لتحقيق السلام والمصالحة إلا بتسوية سياسية تهدف إلى تكوين حكومة انتقالية ذات طابع تمثيلي كامل وقاعدة عريضة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يأسف بشدة لأن الأطراف الثالثة، بدلا من استخدام نفوذها لدى الفصائل المتحاربة لدعم جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلم، لا تزال تتدخل في شؤون أفغانستان الداخلية بطريقة مدمرة، وذلك بتزويد الفصائل بالأسلحة وغيرها من العتاد. ويود الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد أن يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية. وهو يبحث

(٦٩) S/1998/810.

(٧٠) S/PV.3921، الصفحة ٢ (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا؛ وأيسلندا وليختنشتاين والنرويج).

ويهيب المجلس بجميع الدول أن تمتنع عن أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، بما في ذلك التدخل من جانب الأفراد العسكريين الأجانب. ويؤكد المجلس من جديد وجوب وقف مثل هذا التدخل الأجنبي فورا، ويهيب بجميع الدول أن توقف توريد الأسلحة والذخيرة إلى جميع أطراف النزاع، وأن تتخذ تدابير حازمة لمنع أفرادها العسكريين من التخطيط والمشاركة في العمليات الحربية في أفغانستان.

ويساور المجلس بالغ القلق إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة في أفغانستان، ويهيب بجميع الأطراف الأفغانية، خصوصا حركة الطالبان، أن تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة عدم انقطاع إمدادات المعونة الإنسانية إلى جميع من هم بحاجة إليها، وأن تكف، في هذا الصدد، عن وضع العراقيل أمام أنشطة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية. ويدين المجلس قتل الموظفين الأفغان التابعين لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جلال آباد.

ويحث المجلس مرة أخرى جميع الفصائل الأفغانية على التعاون التام مع أفراد بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والمنظمات الإنسانية الدولية، ويهيب بهذه الفصائل، ولا سيما حركة طالبان، اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة سلامة هؤلاء الأفراد وحرية تنقلهم. ويعرب المجلس عن استيائه لما اتخذته حركة طالبان من تدابير حالت دون إمكانية مواصلة جميع المنظمات الإنسانية الدولية تقريبا عملها في كابول. وهو يساند جهود مكتب منسق الشؤون الإنسانية في محادثاته الجارية مع حركة طالبان من أجل كفالة تهيئة الأوضاع المناسبة لتسليم المعونة المقدمة من المنظمات الإنسانية.

ولا يزال المجلس يشعر ببالغ القلق إزاء استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء وإزاء الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان ولللقانون الإنساني الدولي في أفغانستان.

ويهيب المجلس بجميع الأطراف أن تحترم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب وحقوق غير المقاتلين. وسيبقى المجلس هذه المسألة قيد النظر.

### المقرر المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٢١): القرار ١١٩٣ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٩٢١، المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس

١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (سلوفاكيا) ممثلي أفغانستان وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وتركيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان

الحالة. وقال إن اللجوء إلى أية وسيلة أخرى في التعامل مع الإرهاب غير المبادئ والمعايير الدولية المكرسة من شأنه أن يؤدي إلى أثر سلبي. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى دوامة يصعب التحكم فيها وإلى زيادة تعقيد الأمور في حلقة مفرغة من الفعل والانتقام. وذكر أنه قد آن الأوان لكي يتعامل المجلس الدولي مع السلطات في كابول، وهناك حاجة ملحة الآن لفتح قناة فعالة للاتصال مع "الممثلين الحقيقيين لأفغانستان وشعبها". وناشد المجتمع الدولي الاعتراف رسمياً بالحكومة الموجودة في كابول، قائلاً إن مقعد أفغانستان في الأمم المتحدة ينبغي أن يشغله "ممثلو شعب هذا البلد الحقيقيون" وإن "نظام أفغانستان غير القائم" ينبغي أن يتوقف فوراً عن شغل مقعد أفغانستان لدى الأمم المتحدة<sup>(٧٢)</sup>.

وذكر ممثل طاجيكستان أن قيادة حركة الطالبان تعتمد على حل عسكري للمشكلة الأفغانية بدعم مباشر وكبير من الخارج، وهذا مصدر خوف من إمكانية قيام الطالبان بأعمال مسلحة على الحدود الطاجيكية الأفغانية. وقال، معرباً عن قلق عميق إزاء التقارير الواردة من أفغانستان عن وقوع انتهاكات جديدة فاضحة هناك لحقوق الإنسان والقانون الدولي، إن بلده لا يستبعد إمكانية حدوث طفرة في عدد اللاجئين الأفغان إلى طاجيكستان لا يمكن التحكم فيها. وأكد أن الأحداث الأخيرة التي وقعت في شمال أفغانستان تؤكد سلامة توقيت قرار إنشاء "ثلاثي" (ترويك) روسي - طاجيكي - أوزبكستاني لشن هجوم معاكس على التطرف الديني الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على عملية السلام في طاجيكستان. وثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية من جانب الأمم المتحدة بهدف تعزيز المساعدة للتوصل إلى تسوية سلمية في أفغانستان، من قبيل عقد اجتماعات رفيعة المستوى في المنطقة تضم ممثلي

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

بشدة على وقف جميع أنواع الدعم الاستراتيجي والعسكري للفصائل الأفغانية، بما في ذلك اشتراك الأفراد العسكريين الأجانب. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يواصل إنفاذ الحظر المفروض على تصدير الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية. وختاماً، ذكر أن النزاع في أفغانستان يظل يهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة برمتها، مع الاتجار بالمخدرات وتوفير قواعد للإرهابيين ومعسكرات لتدريبهم. وتتجاوز مضاعفات النزاع كثيراً حدود أفغانستان وجيرانها، وتسبب أضراراً بالغة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي<sup>(٧١)</sup>.

وذكر ممثل باكستان أنه لا يوجد بلد آخر عانى من النزاع في أفغانستان أكثر من باكستان. فنتيجة لاستمرار عدم الاستقرار في أفغانستان، ما زالت باكستان تستضيف أكثر من ١,٥ مليون لاجئ، كما أن باكستان سقطت ضحية للإرهاب والاتجار بالمخدرات وتهدد السلاح. وشدد على أن سياسة باكستان الثابتة هي تشجيع التسوية السلمية المتفاوض عليها في أفغانستان، وعلى أن باكستان هي البلد الوحيد الذي يعمل مع جميع أطراف النزاع. وشدد أيضاً على أن الحظوظ أو سوء الحظوظ العسكرية لأي من الأطراف هي مسألة داخلية بحثة تخص الشعب الأفغاني، ولكن لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل الحقائق الجديدة. وأعرب عن الاعتقاد بأن هناك فرصة فريدة سانحة لاستعادة السلام في أفغانستان. فقد شجعت وفد بلده البيانات الإيجابية الأخيرة التي أصدرتها مؤخرًا في كابول السلطات الأفغانية، حيث أعلنت أنها ستُصدر عفواً عن جميع الذين يسلمون أنفسهم؛ وأن القادة المحليين صدرت إليهم تعليمات دقيقة بعدم ارتكاب أعمال قتل على سبيل الثأر. وشدد على أن الضربات الجوية الأخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة في أفغانستان ضد أهداف إرهابية مزعومة من شأنها أن تزيد من تعقيد

(٧١) المرجع نفسه، الصفحات ٢ إلى ٤.

بشأن مصير موظفي القنصلية العامة الإيرانية في مزار الشريف، التي استولى عليها الطالبان<sup>(٧٥)</sup>.

وأعرب ممثل أوزبكستان عن قلقه من أن استمرار الأعمال العسكرية في أفغانستان يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، ولا سيما في منطقة وسط آسيا. وقال إنه بين الشواغل الأساسية لحكومة بلده استمرار تزويد أطراف النزاع الأفغاني بالأسلحة والذخائر؛ والتدخل الأجنبي الماضي دون هوادة في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، ترى أوزبكستان أن على الأمم المتحدة أن تواصل دورها الرئيسي والحيادي في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أفغانستان. وأعاد أيضا تأكيد موقف وفد بلده وهو اعتبار الأنشطة التي تقوم بها المجموعة "٦+٢" بالغة الأهمية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في أفغانستان. وفي الختام، أكد من جديد اقتراح أوزبكستان عقد اجتماع للمجموعة ٦+٢ في المنطقة<sup>(٧٦)</sup>.

وقال ممثل أفغانستان إن البيان الذي أدلى به وفد باكستان "ليس إلا التزاما بمتابعة سياسة التدخل والهيمنة التي تستند إلى موقف باكستان المتسم بالوقاحة والإفلات من العقاب إزاء أفغانستان". وذكر أن بعض العناصر التي قُتلت في الهجمات الصاروخية التي شنتها الولايات المتحدة مؤخرا على معسكرات الإرهاب في شرق أفغانستان "تمكنت مصادر الاستخبارات ووكالات الأنباء العالمية من تحديد أنهم من الرعايا الباكستانيين، وكانوا إما ضباطا عسكريين تابعين للحكومة الباكستانية يرتدون الزي المدني، أو عناصر تابعة لمنظمات تتخذ من باكستان قاعدة لها، ومن الواضح أنها تشارك في أنشطة إرهابية في أنحاء العالم".

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١١؛ وانظر أيضا S/1998/776.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

الدول الأعضاء في مجموعة "الدول الست زائد دولتين"، للنظر في وضع خطة ملموسة لتحقيق تسوية للنزاع<sup>(٧٣)</sup>.

وذكر ممثل الهند أن السلام والاستقرار في أفغانستان هما من مصلحة الهند الأمنية، مثلما هما من مصلحة جميع جيران أفغانستان تقريبا. وإذ تحترم الهند وحدة أفغانستان واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، فإنها تشعر بقلق خاص إزاء كون جميع الدلائل تشير إلى واقع يتمثل في غزو أفغانستان من جانب قوات عسكرية أجنبية دعما لطالبان. ويستغل القتال الخلافات العرقية ويؤججها على حد سواء. وإذا استمر هذا الأمر، فإن وحدة أفغانستان واستقلالها سيكونان في خطر، وإذا تفككت أفغانستان، فإن أثر ذلك سيعم المنطقة بأسرها. وقال كذلك إن "بعض المنظمات الإرهابية الأكثر تطرفا" تستخدم أفغانستان كقاعدة لتجنيد وتدريب وإيواء الناشطين الذين يُرسلون "لتنفيذ أعمال فظيعة في الخارج". وهذه المسألة تمثل شاغلا خاصا بالنسبة للهند، إذ أن الهند ظلت ضحية لأبشع أنواع الإرهاب الذي تدعمه دولة من الدول والعاير للحدود<sup>(٧٤)</sup>.

وذكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن إيران، بوصفها جارة لأفغانستان، تشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات التالية: أولا، استمرار العنف بالقرب من حدودها؛ ثانيا، خطر امتداد العنف والنزاع إلى داخل إقليمها؛ ثالثا، خطر تدفق المزيد من اللاجئين نتيجة لتصاعد النزاع وتشريد طالبان لمجموعات من الشعب الأفغاني على أسس عرقية ودينية؛ رابعا، استفحال زراعة المخدرات والاتجار بها في المنطقة وعبرها؛ خامسا، استمرار وجود أنشطة العناصر والمنظمات الإرهابية في ذلك البلد. وأعرب كذلك عن القلق

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

لا تجدي في إيجاد حل. واستئناف المفاوضات بين الفصائل الأفغانية، تحت إشراف الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد لإيجاد حل للصراع في أفغانستان<sup>(٧٩)</sup>.

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن القتال الأخير هدد السلم والاستقرار في المنطقة. وكرر القول بأن السلام الدائم لن يتحقق إلا عن طريق تسوية سياسية يجري التفاوض عليها بين الفصائل وتكفل حقوق ومصالح جميع الأفغانين. وأعرب عن تأييد وفده بقوة مطالبة الفصائل الأفغانية بوقف القتال والدخول على وجه الاستعجال في مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة بغية إقامة حكومة عريضة القاعدة تمثل جميع الأطراف. وقال إنه من الجوانب الباعثة على القلق بوجه خاص في الحالة الأفغانية الراهنة الطابع العرقي المتزايد للصراع في أفغانستان. وأكد أيضا أن بلده لا ينفك يشعر بقلق عميق إزاء التقارير المستمرة عن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان<sup>(٨٠)</sup>.

وكرر ممثل فرنسا، مشيرا إلى القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)، القول بأن الأطراف الأفغانية يجب عليها أن تنهي الأعمال العدائية دون تأخير ودون شروط مسبقة، وأن تدخل في حوار سياسي حقيقي يرمي إلى التوصل إلى المصالحة الوطنية. وشدد على أن التدخل الخارجي، وخاصة ما إذا كان على شكل إمدادات بالأسلحة، يجب أن يتوقف، وأن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تقوم به في تسوية النزاع<sup>(٨١)</sup>.

وأكد ممثل الولايات المتحدة أن ما من فصيل في أفغانستان يمكنه أن يفرض إرادته على البلد بأسره عن طريق العمل العسكري. ولا يمكن تحقيق تسوية دائمة إلا بتشكيل حكومة تمثيلية متعددة الأعراق وعريضة يمكنها

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

وأكد أن الوقف الفوري للتدخلات الباكستانية في أفغانستان، وبالتالي إنشاء حكومة تمثيلية تماما وذات قاعدة عريضة، هو وحده الذي يؤدي إلى عودة مبكرة للسلم الدائم والسكينة في أفغانستان<sup>(٧٧)</sup>.

وعند استئناف الجلسة ذاتها، ذكر ممثل الاتحاد الروسي أن الطالبان يقومون بمحاولة أخرى، مستخدمين قوة السلاح، لبيسط سيطرتهم على أراضي أفغانستان بأسرها. وهذه المرحلة الجديدة من الحرب الأهلية تقوض الحالة في كل منطقة آسيا الوسطى وما بعدها. ويسبب هذا تهديدا مباشرا للحدود الجنوبية لرابطة الدول المستقلة. وقال إن التوسع العسكري لحركة الطالبان في المنطقة الشمالية من أفغانستان يجري بمساعدة خارجية مباشرة وبمشاركة أفراد عسكريين، مشددا على أن التدخل الأجنبي في الصراع الأفغاني يجب وقفه. وأضاف قائلا إن وفد بلده يشعر بقلق عميق إزاء أعمال الاضطهاد القائمة على أساس عرقي وديني، وأعمال تشريد قسري بدافع عرقي لشرائح كبيرة من السكان، وانتهاكات لاتفاقيات دولية تتعلق بمعاملة أسرى الحرب وحقوق الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالحرب.

وفي الختام، شدد على اقتناع وفد بلده بعدم وجود حل عسكري للصراع الأفغاني، معربا عن تأييده للجهود التي ترمي إلى التوصل إلى تسوية سياسية في أفغانستان تراعي مصالح جميع الأفغان<sup>(٧٨)</sup>.

وقال ممثل الصين إن أفغانستان بلد متعدد الأعراق ونزاعاته العرقية ذات جذور تاريخية عميقة. وهذا، بالإضافة إلى تدخل القوى الأجنبية، زاد من تعقيد الحالة في أفغانستان. وإحراز أي تقدم عسكري لن يكون إلا مؤقتا. فتاريخ أفغانستان وواقعها قد برهنا معا على أن الوسائل العسكرية

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٧٨) S/PV.3921 (الاستئناف)، الصفحتان ٢ و ٣.

الشمالية من البلد، مما يسبب تهديدا خطيرا ومنتاميا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، فضلا عن المعاناة الإنسانية الجسيمة، وازدياد الدمار، وتدفق اللاجئين وغير ذلك من أشكال التشريد القسري لأعداد غفيرة من الناس،

**وإذ يساوره القلق** للطابع الإثني المتزايد للتراع، وللتقارير التي تفيد بوقوع اضطهاد على أساس إثني وديني، وبخاصة ضد الشيعة، ولما يمثل ذلك من تهديد لوحدة الدولة الأفغانية،

**وإذ يعيد تأكيد** التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية، واحترامه لتراثها الثقافي والتاريخي،

**وإذ يعرب عن** استيائه لاستمرار التدخل الأجنبي في أفغانستان دون هوادة، بما في ذلك تورط أفراد عسكريين أجانب وتوريد الأسلحة والذخائر إلى جميع أطراف النزاع، وذلك على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجلس والجمعية العامة والأمين العام لوقف هذا التدخل.

**وإذ يعيد تأكيد** رأيه القائل بأن الأمم المتحدة يجب أن تواصل أداء دورها المحوري المحايد في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الأفغاني،

**وإذ يساوره بالغ القلق** إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة في أفغانستان، وإذ يشجب في هذا الصدد التدابير التي اتخذتها حركة الطالبان والتي أدت إلى إجلاء موظفي الأمم المتحدة القائمين بالأنشطة الإنسانية من أفغانستان، وإذ يعرب عن أمله في عودة هؤلاء الموظفين في وقت مبكر في ظل ظروف آمنة،

**وإذ يعرب عن بالغ قلقه** إزاء اعتقال الطالبان للقنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية في مزار الشريف، وبشأن مصير موظفي القنصلية العامة والمواطنين الإيرانيين الآخرين المفقودين في أفغانستان،

**وإذ يساوره بالغ القلق** لتدهور الظروف الأمنية التي يعيش في ظلها موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين وموظفي الشؤون الإنسانية،

**وإذ يساوره بالغ القلق** لاستمرار وجود إرهابيين في إقليم أفغانستان وإنتاج المخدرات والاتجار بها،

**وإذ يظل قلقا أشد القلق** لاستمرار ممارسة التمييز ضد الفتيات والنساء ولانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان،

١ - **يكبر التأكيد** على أن الأزمة الأفغانية لا يمكن تسويتها إلا بالوسائل السلمية، عن طريق المفاوضات المباشرة بين الفصائل الأفغانية تحت إشراف الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى حل يكفل حقوق ومصالح جميع الأفغانيين، ويؤكد أن اكتساب الأراضي

أن تحكم بفعالية وتحترم التزامات أفغانستان الدولية. ودعا الفصائل الأفغانية إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى جميع المحتاجين، وحثها على وقف كافة المساعدة إلى الإرهابيين، بما في ذلك توفير الملاذ لهم، وعلى طردهم من أفغانستان. وطلب من حيران أفغانستان ألا يتدخلوا في ذلك البلد، وألا يقدموا على أعمال يمكنها أن توسع الصراع أو تلهبه في هذا الوقت الحرج<sup>(٨٢)</sup>.

وأعرب عدد من المتكلمين الآخرين عن بالغ قلقهم إزاء الحالة في أفغانستان، لا سيما انتهاكات حقوق الإنسان. وشددوا على أن الحوار السياسي والحكومة العريضة القاعدة التي تُمثل فيها جميع الفئات ما زالا هما الحل الوحيد للنزاع<sup>(٨٣)</sup>.

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٩٣ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الحالة في أفغانستان،

**وإذ يشير** إلى قراره ١٠٧٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وإلى بيانات رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان،

**وإذ يشير أيضا** إلى قراري الجمعية العامة ٢١١/٥٢ ألف وباء المؤرخين ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧،

**وإذ يعرب عن بالغ قلقه** لاستمرار النزاع الأفغاني الذي تفاقم بحدّة مؤخرا نتيجة الهجوم الذي شنته قوات الطالبان في الأجزاء

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٨٣) S/PV.3921، الصفحتان ١١ و ١٢ (تركيا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (كازاخستان)؛ و S/PV.3921 (الاستئناف)، الصفحتان ٤ و ٥ (البرتغال)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (اليابان)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (كينيا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (السويد)؛ والصفحة ٩ (البحرين)؛ والصفحة ١٠ (كوستاريكا)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (البرازيل)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (غامبيا)؛ والصفحة ١٣ (سلوفينيا).

٩ - يحث جميع الفصائل الأفغانية، وبخاصة حركة الطالبان، على تسهيل عمل المنظمات الإنسانية الدولية وإفساح المجال دون قيود أمام هذه المنظمات وتمهئة الأوضاع الملائمة لها لكي تقوم بتقديم المعونة لكل من يحتاج إليها؛

١٠ - يناشد جميع الدول ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى استئناف تقديم المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين إليها في أفغانستان حالما تسمح بذلك الحالة السائدة على أرض الواقع؛

١١ - يُعرب عن استعداده لأن يدعو، على سبيل الأولوية، إلى تقديم كل المساعدات المالية والتقنية والمادية الممكنة لإعادة تعمير أفغانستان حالما تستوفي الشروط اللازمة لذلك عن طريق التوصل إلى حل سلمي دائم للتراخ الأفغاني، ولتحقيق العودة الطوعية والسلمة والأمنة للاجئين والمشردين داخليا؛

١٢ - يؤكد من جديد أن جميع أطراف الترخ ملزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي ولا سيما اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأن الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة للاتفاقيات أو يأمرؤن بارتكابها مسؤولون مسؤولية شخصية عن هذه الانتهاكات؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بوقوع عمليات قتل جماعي لأسرى الحرب والمدنيين وكذلك التشريد القسري القائم على الأصل الإثني لجماعات كبيرة من السكان والأشكال الأخرى للاضطهاد الجماعي في أفغانستان، وأن يقدم التقارير إلى الجمعية العامة والمجلس حال توفرها؛

١٤ - يحث الفصائل الأفغانية على وضع حد للتمييز ضد الفتيان والنساء والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وعلى احترام القواعد والمعايير الدولية المقبولة في هذا المجال؛

١٥ - يطلب الفصائل الأفغانية بالامتناع عن إيواء وتدريب الإرهابيين ومنظماتهم، ووقف أنشطة المخدرات غير المشروعة؛

١٦ - يُذكر جميع الأطراف بالالتزام بالالتزام بالالتزام الصارم بقرارات المجلس ويعرب عن عزمه الجاد، وفقا لمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، على النظر في اتخاذ خطوات أخرى حسبما يتطلبه تنفيذ هذا القرار؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام الاستمرار في إطلاعها بانتظام على الحالة في أفغانستان؛

١٨ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

عن طريق العمليات العسكرية لن يؤدي أبدا إلى سلام دائم في أفغانستان ولن يساهم في إيجاد تسوية شاملة للتراع في هذا البلد المتعدد الثقافات والأعراق؛

٢ - يطلب جميع الفصائل الأفغانية بوقف القتال، واستئناف المفاوضات دون تأخير أو شروط مسبقة، والتعاون بغية إقامة حكومة عريضة القاعدة وممثلة لجميع الأطراف تحمي حقوق جميع الأفغانيين وتنفيد بالالتزامات الدولية لأفغانستان؛

٣ - يكرر التأكيد مرة أخرى على ضرورة الوقف الفوري لأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، ويهيب بجميع الدول اتخاذ تدابير حازمة لحظر قيام أفرادها العسكريين بالتخطيط والمشاركة في العمليات العسكرية في أفغانستان، وللوقف الفوري لتوريد الأسلحة والذخائر إلى جميع أطراف الترخ؛

٤ - يهيب بجميع الدول المجاورة لأفغانستان والدول الأخرى ذات النفوذ في ذلك البلد تكثيف جهودها تحت إشراف الأمم المتحدة لحمل الأطراف على التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض؛

٥ - يؤكد من جديد دعمه التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ولا سيما لأنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ولجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان من أجل تيسير العملية السياسية الرامية إلى تحقيق أهداف المصالحة الوطنية وإيجاد تسوية سياسية دائمة بمشاركة جميع أطراف الترخ وجميع فئات المجتمع الأفغاني؛

٦ - يدين الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة في الأراضي الأفغانية التي تسيطر عليها حركة الطالبان بما في ذلك مقتل موظفين أفغانيين من موظفي برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جلال آباد والمستشار العسكري للبعثة الخاصة في كابول ويهيب بحركة الطالبان أن تجري تحقيقا عاجلا في هذه الجرائم الشنيعة وأن تطلع الأمم المتحدة على نتائج التحقيق؛

٧ - يُطالب جميع الفصائل الأفغانية، وبخاصة حركة الطالبان، ببذل كل ما في وسعها لضمان سلامة وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين وموظفي الشؤون الإنسانية؛

٨ - يدين اعتقال القنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية في مزار الشريف، ويطلب جميع الأطراف، وبخاصة حركة الطالبان، ببذل كل جهد ممكن لضمان خروج موظفي القنصلية العامة من أفغانستان في أمان وبكرامة وكذلك المواطنين الإيرانيين الآخرين المفقودين في أفغانستان؛

المقرر المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٢٦): بيان من الرئيس في

الجلسة ٣٩٢٦، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٨٤)</sup>:

يدين مجلس الأمن بقوة جريمة قتل الدبلوماسيين الإيرانيين على يد مقاتلي طالبان. لقد ارتكبت هذه الجريمة في انتهاك صارخ للقانون الدولي ورغم التأكيدات المتكررة التي قدمها قادة طالبان بضمان سلامة وأمن أفراد البعثات الأجنبية في مزار الشريف. إن قتل الدبلوماسيين الإيرانيين على يد مقاتلي طالبان أدى إلى زيادة حدة التوتر على نحو خطير في المنطقة.

ويعرب المجلس عن عميق تعازيه لأسر الدبلوماسيين الإيرانيين ولحكومة جمهورية إيران الإسلامية. ويرى المجلس أنه ينبغي إجراء تحقيق كامل بشأن هذا العمل الإجرامي بمشاركة من الأمم المتحدة لغرض تقديم المسؤولين عنه إلى المحاكمة. ويطلب المجلس بأن تقوم طالبان بإطلاق سراح الإيرانيين الآخرين المحتجزين في أفغانستان وكفالة خروجهم من أفغانستان آمنين معززين دون أي مزيد من التأخير.

ويذكر المجلس بأنه أدان عمليات قتل أعضاء من بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان وموظفين من الوكالات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها طالبان، ويطلب بالتحقيق في هذه الجرائم وبأن تكفل طالبان سلامة وأمن جميع الموظفين الدوليين.

ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء تصعيد العمليات العسكرية في مقاطعة باميان وإزاء ما يرد من تقارير عن القتل الجماعي للمدنيين في شمال أفغانستان. ويطلب أن تحترم طالبان على نحو تام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

ويهيب المجلس بجميع المعنيين بالأمر بممارسة أعلى درجات ضبط النفس. ويهيب أيضا بالأطراف، وبخاصة طالبان، اتخاذ إجراءات استجابة لدواعي القلق الشديد التي أعرب عنها المجتمع الدولي، وإيقاف القتال واستئناف المفاوضات الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للنزاع على أساس القرارات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس.

وسيبقى المجلس الحالة قيد الاستعراض الدقيق، وهو على استعداد للنظر في اتخاذ إجراءات أخرى على نحو عاجل.

المقرر المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٥٢): القرار ١٢١٤ (١٩٩٨)

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وعملا بالقرار ١١٩٣ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين<sup>(٨٥)</sup>.

وقال الأمين العام في تقريره إن أفغانستان، التي كانت في يوم ما بؤرة للتنافس بين القوى العظمى، غدت الآن مسرحا لنسخة إقليمية جديدة من "اللعبة الكبرى" تتصارع فيها المصالح المحلية والاقتصادية والأمنية القومية للدول المجاورة لأفغانستان ومؤيديها. وقد نشأت دائرة مفرغة يشكل فيها

عجز الفصائل الأفغانية عن الاتفاق على تسوية سياسية السبب في التدخل الخارجي المستمر في شؤون أفغانستان ويعد في الوقت نفسه أحد تبعات ذلك التدخل. وذكر أن حركة طالبان بسطت سيطرتها على معظم البلد ويبدو أن الجبهة المتحدة، باستثناء المقاتلين أتباع أحمد شاه مسعود، قد

استبعدت إلى حد كبير كقوة قتالية يخشى بأسها. ويبدو أن نجاح طالبان في ساحة القتال زاد فيما يبدو من عزوف بعض الأطراف عن التفاوض وزاد أيضا من إمكانية تعميق الطابع الإقليمي للصراع. وقال الأمين العام إنه ما زال على اقتناع بأنه لن يتسنى تحقيق تسوية دائمة إلا بوقف إطلاق النار وبدء حوار سياسي فيما بين الأفغان وصولا إلى المصالحة الوطنية، ومع تقديره لمجموعة "البلدان الستة زائد اثنين" كمنتدى مفيد لمناقشة القضية الأفغانية، فقد ذكر أنه أصيب، إلى حد ما، بخيبة أمل إزاء "عجز بعض تلك البلدان عن تضييق فجوة خلافاتها والكف عن توريد الأسلحة وغير ذلك من العتاد الحربي الذي يؤجج الصراع في أفغانستان" ورحب في تلك المرحلة باقتراح عقد اجتماع وزاري للمجموعة في طشقند، تشارك فيه جميع الفصائل الأفغانية الرئيسية. ورحب

(٨٤) S/PRST/1998/27.

(٨٥) S/1998/1109.

وفي البداية، شدد ممثل جمهورية إيران الإسلامية على أن استيلاء الطالبان على القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية وقتلها للدبلوماسيين الإيرانيين وصحفي إيراني قد أضاف إلى المشاكل المزمنة والمعقدة في أفغانستان، التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وقال إن إصرار الطالبان على حل عسكري رغم رغبات المجتمع الدولي والمناشدات المتكررة التي يطلقها مجلس الأمن لوقف القتال والدخول في حوار سياسي يرمي إلى تشكيل حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الطوائف ممثلة للجميع لا يزال يشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الإقليميين. ورأى أن الحقائق التاريخية والهيكل التقليدي لأفغانستان بوصفها بلدا متعدد الطوائف يوضحان تمام التوضيح أن ما من مجموعة أو طائفة واحدة يمكنها بمفردها، مهما تلقت الدعم من قوى خارجية، أن تحكم ذلك البلد وأن تعمل على إحلال السلام واستعادة الحياة الطبيعية مجددا في أفغانستان. ورأى أيضا أن الحل يكمن في عملية موطدة العزم من الإقناع الدولي بغية إجراء مفاوضات سياسية فيما بين الفصائل الأفغانية تحت رعاية الأمم المتحدة<sup>(٨٨)</sup>.

وحت ممثل باكستان المجتمع الدولي على أن يتكيف مع الحقائق الجديدة على الساحة في أفغانستان بالاعتراف بسلطات كابل باعتبارها حكومة أفغانستان الشرعية والفعلية. ورأى أنه بينما عدل النص الأصلي لمشروع القرار تعديلا كبيرا فإن المشروع لا يزال يحتوي على "عدد من العيوب الخطيرة"، من بينها عدم اعترافه بأن الطالبان تسيطر على ٩٠ في المائة من البلد وأن قوات مسعود ما زالت تقصف كابل. وذكر أن النغمة الكلية لمشروع القرار منحازة بالتالي ضد طرف واحد في الصراع. وهذا، إلى جانب

(٨٨) S/PV.3952، الصفحتان ٢ و ٣.

الأمين العام أيضا بنجاح مبعوثه الخاص خلال زيارته للمنطقة في نزع فتيل مواجهة عسكرية كان يمكن أن تنشب بين جمهورية إيران الإسلامية وطالبان على إثر واقعة قتل الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي الإيراني المروعة التي حدثت في مزار الشريف في آب/أغسطس ١٩٩٨. وأعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع عمليات قتل جماعي وغير ذلك من أشكال انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان، واقترح إنشاء وحدة منفصلة للشؤون المدنية في بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، الهدف منها تعزيز احترام المعايير الإنسانية وردع أي انتهاكات لحقوق الإنسان مستقبلا.

وبرسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨<sup>(٨٦)</sup>، أحاط الأمين العام المجلس علما باعتزامه، بموافقة المجلس، إنشاء وحدة للشؤون المدنية في إطار بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان واقترح إرسال بعثة تقييم إلى أفغانستان لتحديد ولاية المراقبين المدنيين وتكوينهم ومواقعهم على وجه الدقة.

وفي الجلسة ٣٩٥٢، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام والرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (البحرين) ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(٨٧)</sup>.

(٨٦) S/1998/1139

(٨٧) S/1998/1140

ودعت جميع الفصائل الأفغانية، وبخاصة حركة طالبان، أن تلتزم بقرارات المجلس وأن تكفل تسليم جميع من وجه إليهم اتهام من الإرهابيين الموجودين على أراضيها إلى العدالة. وأدانت قتل الدبلوماسيين الإيرانيين في القنصلية العامة في مزار شريف، وأعربت عن تأييدها لإجراء تحقيق دولي في هذه الاغتيالات وذكّرت كل الفصائل الأفغانية مرة أخرى بمركز الحماية الخاصة الذي يتمتع به الدبلوماسيون بموجب القانون الدولي. وشددت أيضا على تأييدها للطلب الوارد في مشروع القرار بأن تقوم حركة طالبان بإبلاغ الأمم المتحدة دون تأخير بنتائج التحقيق في مقتل موظفي الأمم المتحدة العاملين في كابل وجلال آباد<sup>(٩١)</sup>.

وأعرب ممثل الصين عن قلق بالغ إزاء استمرار القتال في أفغانستان ومن أن الحل السياسي للصراع لا يزال بعيد المنال. وقال إن أفغانستان بلد متعدد الأعراق تضرب مشاكله العرقية بجذورها في التاريخ. وتدخل قوى خارجية أصبح تعقيد التوترات والتناقضات أكثر رسوخا. ويأمل وفد بلده صادقا أن تستجيب الفصائل الأفغانية لمناشدة المجتمع الدولي وتسعى عن طريق المفاوضات إلى إنشاء حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة وأن تعيد السلم والاستقرار في أقرب فرصة ممكنة. وفي الوقت نفسه، فهو يتوقع من المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة لمنع القوى الخارجية من التدخل في الصراع الأفغاني بغية تهينة الظروف الخارجية التي ستسمح بإسكات صوت البنادق في أفغانستان. وأعرب عن الأمل في أن يمارس المجتمع الدولي تأثيرا إيجابيا وأن يساهم أي عمل يقرر مجلس الأمن القيام به في استئناف المحادثات بين الفصائل الأفغانية بغية الاتفاق على خطة من أجل تسوية سياسية<sup>(٩٢)</sup>.

(٩١) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

الإغفال المتعمد الملحوظ لذكر وقائع كثيرة، لا يعطي صورة طيبة للأمم المتحدة ولا لمجلس الأمن كعنصر محايد.

وفيما يتعلق بإعراب مجلس الأمن عن استعدادة لفرض تدابير ضد طالبان بشكل خاص، شدد على أن هذا يحتل أن يبعث برسالة خاطئة إلى سلطات كابل. وقال إن وفد بلده يعتقد اعتقادا راسخا بأن الحوار والشراكة، بدلا من القسر والتخويف، سيثمران النتائج المرجوة<sup>(٨٩)</sup>.

وتكلم ممثل الاتحاد الروسي قبل التصويت فذكر أن تصعيد الأنشطة العسكرية في شمال أفغانستان من جانب طالبان تهدد حقيقي للحدود الجنوبية لكومونولث الدول المستقلة. وتحفظ حكومة بلده لنفسها، مع الأعضاء الآخرين في الكومونولث، بالحق في اتخاذ جميع التدابير الضرورية التي تضمن الحماية الكاملة لحدودها، بما في ذلك التدابير التي تتماشى مع الالتزامات القانونية الدولية القائمة. وقال إن التوسع العسكري لحركة طالبان في شمال أفغانستان يحدث بتدخل مباشر من أفراد عسكريين أجانب. وأضاف قائلا إن وفد بلده يدعو قادة الطالبان إلى أن يوقفوا على الفور الأنشطة العسكرية ويوافقوا على إقامة وقف طويل الأمد لإطلاق النار، والبدء في مفاوضات جادة بشأن الطرق والوسائل اللازمة لإقامة سلم واتفاق وطني في البلد. ولن يكون هناك أساس للتفاعل البناء بين حركة طالبان والأطراف الأفغانية الأخرى ومن المجتمع الدولي بغية إقامة سلم دائم في أفغانستان إلا من خلال التطبيق الثابت من جانب الحركة لقرارات الأمم المتحدة<sup>(٩٠)</sup>.

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن مجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار، يتخذ موقفا واضحا ضد الإرهاب وضد أولئك الذين يدعمونه بتوفير ملاذ آمن للإرهابيين.

(٨٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣ إلى ٦.

(٩٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

حوار سياسي مع طالبان وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، ولكن طالبان من جانبها لم تُبد أي استعداد لاستئناف المفاوضات ووضع نهاية للقتال. ولذلك من المناسب أن مشروع القرار، بينما يشير إلى جميع الفصائل، يعني طالبان في المقام الأول. ومن الملائم أيضا أن المشروع يعكس فكرة أن المجلس مستعد للنظر في فرض مزيد من التدابير بغية التنفيذ الكامل لقراراته<sup>(٩٤)</sup>.

وناشد عدد من المتكلمين الآخرين جميع الأطراف الداخلية والخارجية في الصراع أن تجد تسوية مبكرة، عن طريق التفاوض، للتراخ المسلح. وطالب معظم المتكلمين بأن تضع الفصائل الأفغانية، وبخاصة الطالبان، نهاية فورا للمجابهة العسكرية، وتتوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار، وتكف عن جميع الأنشطة التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي<sup>(٩٥)</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢١٤ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الحالة في أفغانستان،

وإذ يعيد تأكيد قراراته السابقة، وخصوصا القرارين ١١٨٩ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ و ١١٩٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، وبيانات رئيسه بشأن الحالة في أفغانستان،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢١١/٥٢ ألف وباء المؤرخين ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧،

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩ (كوستاريكا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (اليابان)؛ والصفحتان ١٠ إلى ١٢ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (السويد)؛ والصفحة ١٤ (غامبيا)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (البرتغال)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (كينيا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (البرازيل)؛ والصفحة ١٨ (البحرين).

وذكر ممثل المملكة المتحدة أنه مما يثير لدى وفد بلده أشد الانزعاج أن بعض البلدان التي تدعي أنها تدعم السلام في أفغانستان ما زالت مستمرة في إطالة أمد الحرب من خلال تزويد الفصائل بالأسلحة والأموال. والنداء الموجه إلى جميع الدول بأن تدلل على التزامها بالسلام من خلال وقف إمدادات الأسلحة واضح وقوي في مشروع القرار المعروض على المجلس، كما كان الحال في القرار ١١٩٣ (١٩٩٨). وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تمثل لهذا النداء. وقال إنه لا يمكن أن يكون هناك أي مجال للزعم بأن مجلس الأمن يؤيد طرفا من أطراف النزاع الأفغاني. فتقرير الأمين العام يوضح أن جميع الفصائل مذنبه بانتهاك حقوق الإنسان، وانتهاك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ومسؤولية مجلس الأمن تتطلب منه أن يزيد من الضغط على جميع الفصائل لكي توقف القتال وتعترف بأن حل الصراع لا يمكن أن يتم إلا من خلال حل سياسي يضمن حقوق جميع المجموعات الإثنية والدينية في أفغانستان. وذكر أنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يعمل على منع الصراع من أن يهدد حياة أناس خارج حدود أفغانستان من خلال تصدير الإرهاب الدولي والمخدرات غير المشروعة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بعمل مجموعة "الستة زائد اثنين" وحثها على مضاعفة جهودها<sup>(٩٦)</sup>.

وذكر ممثل فرنسا أن مشروع القرار المعروض على المجلس ضروري لأنه يصف حالة من صراع مستمر، وتدخل خارجي، وتمييز، واغتصاب لموظفين دبلوماسيين، وقتل مسؤولين كبار من الأمم المتحدة، وأزمة إنسانية وقيود غير مقبولة على الوكالات الإنسانية وعلى المنظمات غير الحكومية. وقال إن القتال مستمر وإن المفاوضات لم تستأنف بعد بين الأطراف. والجهة المتحدة مستعدة للبدء في

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

وإذ يؤكد من جديد أن جميع أطراف النزاع ملزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما في إطار اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأن الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات للاتفاقيات أو يأمرؤن بارتكابها مسؤولون عن هذه الانتهاكات مسؤولية شخصية،

وإذ يساوره بالغ القلق لاستمرار استخدام الأراضي الأفغانية، لا سيما المناطق الواقعة تحت سيطرة الطالبان، في إيواء الإرهابيين وتدريبهم والتخطيط للأعمال الإرهابية، وإذ يكرر تأكيده بأن القضاء على الإرهاب الدولي شرط أساسي لصون السلم والأمن الدوليين،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضا لتزايد زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها في أفغانستان، وخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه البالغ لاستمرار ممارسة التمييز ضد الفتيات والنساء وللانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان،

١ - يطالب الطالبان والفصائل الأفغانية الأخرى بوقف القتال، وإبرام وقف لإطلاق النار واستئناف المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة، دونما تأخير أو شروط مسبقة، والتعاون من أجل إقامة حكومة عريضة القاعدة ممثلة للجميع، تحمي حقوق الأفغان كافة وتنفذ بالالتزامات الدولية لأفغانستان؛

٢ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان في جهوده المبينة على القرار ١١٩٣ (١٩٩٨) وقرارات المجلس السابقة ذات الصلة الرامية إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة وتحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في أفغانستان، ويهيب بجميع المعنيين تنفيذ ما أخذوه على عاتقهم من التزامات تنفيذها كاملا؛

٣ - يكرر تأييده القوي وتقديره العميق للغاية للجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص لكفالة التنفيذ الكامل لقرارات المجلس ويطالب بتعاون جميع الأطراف، وبخاصة الطالبان، تعاوننا مخلصا مع هذه الجهود؛

٤ - يكرر بقوة طلبه أن تقوم حركة الطالبان بإبلاغ الأمم المتحدة دونما تأخير بنتائج التحقيق في مقتل الموظفين الأفغان العاملين في برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جلال آباد، والمستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان في كابول؛

٥ - يدين اعتقال الطالبان للقتل العام لجمهورية إيران الإسلامية وقتل الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي الإيراني في مزار

وإذ يعرب عن قلقه البالغ لاستمرار النزاع الأفغاني الذي تصاعد مؤخرا بشكل حاد من جراء الهجوم الذي شنته قوات الطالبان ولا يزال مستمرا رغم نداءات مجلس الأمن المتكررة الداعية إلى وقف القتال، مما يشكل تهديدا خطيرا ومتزايدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، ويسبب معاناة إنسانية جسيمة ومزيدا من الدمار ومن تدفقات اللاجئين وغير ذلك من أشكال التشريد القسري لأعداد غفيرة من الناس،

وإذ يسوؤه أنه رغم ما أبدته الجبهة المتحدة لأفغانستان من استعداد للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والدخول في حوار سياسي مع الطالبان، لا يزال القتال مستمرا بين الجانبين،

وإذ يساوره القلق للطابع العرقي المتزايد للنزاع، وللتقارير التي تفيد بوقوع اضطهاد على أساس عرقي وديني، وخاصة ضد الشيعة، ولما يمثله ذلك من تهديد لوحدة الدولة الأفغانية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية، واحترامه لتراثها الثقافي والتاريخي،

وإذ يكرر التأكيد على ضرورة أن يتوقف على الفور أي تدخل تدريجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، بما في ذلك تورط الأفراد العسكريين الأجانب وتوريد الأسلحة والذخائر إلى جميع أطراف النزاع،

وإذ يعيد تأكيد دعمه التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ولا سيما أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان من أجل تيسير العملية السياسية الرامية إلى تحقيق أهداف المصالحة الوطنية وإيجاد تسوية سياسية دائمة بمشاركة جميع أطراف النزاع وجميع قطاعات المجتمع الأفغاني، وإذ يكرر تأكيد موقفه المتمثل في ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة أداء دورها المحوري والمحايد في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الأفغاني،

وإذ يرحب بعمل مجموعة "الستة زائد اثنين"، وإذ يؤيد في هذا الصدد "نقاط التفاهم المشترك" المعتمدة في اجتماعها على مستوى وزراء الخارجية الذي دعا الأمين العام إلى انعقاده ورأسه في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في أفغانستان على نحو خطير وسريع، وإذ يشجب في هذا الصدد التدابير التي اتخذتها حركة الطالبان وأدت إلى إجلاء موظفي الأمم المتحدة القائمين بالأنشطة الإنسانية من أفغانستان، وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى سرعة تنفيذ متطلبات الأمن الضرورية بما يسمح بعودتهم في وقت مبكر،

١٣ - يطالب أيضا حركة الطالبان بأن تمتنع عن إيواء وتدريب الإرهابيين الدوليين ومنظماتهم، وبأن تتعاون جميع الفصائل الأفغانية مع الجهود الرامية إلى تقديم الإرهابيين المدانين إلى العدالة؛

١٤ - يطالب كذلك بأن تقوم حركة الطالبان، والآخرون، بوقف زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها؛

١٥ - يشجب عدم قيام قيادة الطالبان على وجه الخصوص باتخاذ تدابير امتثالا للمطالب الواردة في قرارات المجلس السابقة، تشمل بوجه خاص إبرام وقف لإطلاق النار، واستئناف المفاوضات، وفي هذا السياق، يعرب عن استعداده للنظر في فرض تدابير، وفقا لمسؤوليته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بغية تحقيق التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة؛

١٦ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

### المداولات التي أجريت في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٣٩)

في الجلسة ٤٠٣٩، المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (ناميبيا) ممثلي أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانستان وتركيا وطاجيكستان وفنلندا وكازاخستان ومصر والنرويج والهند واليابان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه المجلس أيضا دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وإلى المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي<sup>(٩٦)</sup>.

وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة للمجلس عن الحالة العسكرية المتدهورة في أفغانستان في أعقاب بدء الطالبان هجومها المتوقع منذ زمن طويل في ٢٨ تموز/يوليه، وكذلك عما يترتب على استئناف القتال من نتائج على الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان والحالة

الشريف، ويؤكد أن هذه الأعمال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي، ويهيب بالطالبان التعاون مع الأمم المتحدة في التحقيق في تلك الجرائم بغية محاكمة المسؤولين عنها؛

٦ - يشجع الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى إيضاح بعثة إلى أفغانستان للتحقيق في التقارير العديدة التي تفيد بوقوع خروق جسيمة وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في ذلك البلد، وخاصة التقارير التي تفيد بوقوع عمليات قتل جماعي ووجود مقابر جماعية لأسرى الحرب والمدنيين، وتدمير المزارع الدينية، ويحث جميع الأطراف، وخاصة الطالبان على التعاون مع هذه البعثة، وعلى أن تكفل، بوجه خاص، سلامة أفرادها وحرية حركتهم؛

٧ - يؤيد اقتراح الأمين العام، بصيغته الواردة في رسالته المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، إنشاء وحدة للشؤون المدنية في إطار البعثة الخاصة، هدفها الأساسي رد الحالة وتعزيز احترام المعايير الإنسانية الدنيا ومنع حدوث انتهاكات جسيمة ومنظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المستقبل، وذلك دون المساس بولاية البعثة ومع مراعاة الأحوال الأمنية، وبإيفاد بعثة تقييم إلى أفغانستان، حالما تسمح الأحوال الأمنية بذلك، لتحديد ولاية المراقبين المدنيين وتكوينهم ومواقعهم على وجه الدقة؛

٨ - يشجع مبادرات مجموعة "الستة زائد اثنين" الرامية إلى تيسير عملية السلم في أفغانستان؛

٩ - يشجع أيضا تقديم الدول الأعضاء الأخرى دعما إضافيا إلى عملية السلم في أفغانستان؛

١٠ - يكرر طلبه إلى جميع الدول اتخاذ تدابير صارمة لمنع أفرادها العسكريين من تخطيط أي عمليات عسكرية في أفغانستان والاشتراك فيها، ووضع حد فوري لتوريد الأسلحة والذخائر لجميع أطراف النزاع؛

١١ - يحث جميع الفصائل الأفغانية، وخاصة الطالبان، على إثبات التزامها التام بكفالة سلامة وأمن جميع الموظفين الدوليين وموظفي الأنشطة الإنسانية، مما يعد شرطاً أساسياً لممارستهم أنشطتهم في أفغانستان، وتيسير عملهم وضمان وصول المعونة دونما عائق وفي ظل الظروف الملائمة، إلى كل محتاجيها؛

١٢ - يطالب الفصائل الأفغانية بوضع حد للتمييز ضد الفتيات والنساء والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والتقييد بالقواعد والمعايير الدولية في هذا المجال؛

وذكر ممثل الاتحاد الروسي، مع إعرابه عن التقدير لدور الأمم المتحدة، أن بلده، إذ لا يغيب عن باله مبدأ التسوية السلمية للتراخ، يرغب جادا في وجود حكومة عريضة القاعدة وتمثيلية تماما ومتعددة الإثنيات في أفغانستان. وقال إن وفد بلده يعارض بشدة استمرار حركة الطالبان في تصعيد القتال في أفغانستان، ويدين السياسة التي ينتهجها زعماء الطالبان وهي تتمثل في استعمال القوة لحل المشكلة الأفغانية. ويلاحظ سخرية الطالبان بوجه خاص في شن هجوم رئيسي بعد يومين فقط من اجتماع طشقند الذي عقده "مجموعة أصدقاء وجيران أفغانستان". وأضاف قائلا إن بلده يشعر بقلق شديد إزاء تزايد التدخل الخارجي في شؤون أفغانستان الداخلية. ويطالب باكستان باتخاذ تدابير فورية من أجل منع الحيلولة دون تسخير إقليمها لتوفير المساعدة العسكرية للطالبان، وذلك تماشيا مع التزامات باكستان إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة "سنة زائد اثنين" وفقا لإعلان طشقند. ولا يسع وفد بلده القبول بالحالة التي مؤداها أن إقليم أفغانستان الذي تسيطر عليه الطالبان يستخدم لدعم الإرهاب الدولي والمتطرفين من جميع الجهات، والتشجيع أيضا على إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير قانوني. وفيما يتعلق بهذه التطورات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن الاتحاد الروسي، سيواصل بلده، مع شركائه في رابطة الدول المستقلة، اتخاذ جميع التدابير الضرورية. ومع إعرابه عن ارتياح بلده إزاء النتائج التي حققها اجتماع مجموعة "الستة زائد اثنين"، الذي عُقد في طشقند، فقد شدد على أنه يتعين على تلك المجموعة أن تضاعف الجهود التي تبذلها بهدف تحقيق تسوية سياسية للصراع، وأنه على مجلس الأمن أن يدعم المجموعة بأي طريقة ممكنة<sup>(٩٩)</sup>.

(٩٩) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

الإنسانية. وقال إن الهجمات كان يعززها تدفق كبير للمجندين من المدارس الدينية أو الكتائب في باكستان. ويقدر أن ما بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ طالب شاب من الأفغان وغيرهم قد اشتركوا في الحرب. وتدخل البلدان المجاورة وغيرها في الصراع الأفغاني لا يغذي القتال داخل البلد فحسب، بل يبدو أنه يشكك أيضا في الأهمية العملية لمختلف الإعلانات التي اتفق عليها أعضاء مجموعة "الستة زائد اثنين"، بما في ذلك إعلان طشقند للمبادئ الأساسية للتسوية السلمية للتراخ في أفغانستان. وأضاف قائلا إن التفرقة بين أعضاء مجموعة "الستة زائد اثنين" يمكن أن يدعو إلى مزيد من التشكيك في أهمية هذه المجموعة بتشكيلها الحالي. ويجب أن نتذكر في هذا الصدد أنه جرى تشكيلها قبل حوالي سنتين بغية اعتماد استراتيجية مشتركة تهدف إلى إيجاد حل سلمي للصراع الأفغاني. وقال إن الأمين العام يرجو أن تولد المناقشة التي تجري في المجلس أفكارا ونهجا جديدة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي ككل فيما يتعلق بالقتال الذي لا معنى له في أفغانستان<sup>(٩٧)</sup>.

وذكر ممثل أفغانستان أن عدوان باكستان والأنشطة الإرهابية التي تضطلع بها كدولة، والتي تمثل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة، وتعيق التنمية والتعاون على الصعيد الإقليمي، ينبغي إدانتها ومعالجتها باتخاذ التدابير المناسبة. واتهم الطالبان بشن هجوم شامل على سهول شوملي، شمال كابول، "بمساعدة ومرافقة قوات باكستانية" بعد تسعة أيام فقط من اجتماع المجموعة في طشقند. وحث المجلس، مستشهدا بالفقرة ١٥ من القرار ١٢١٤ (١٩٩٨)، على أن ينظر في فرض جزاءات فورية على الطالبان وعلى "معلميهم الباكستانيين"<sup>(٩٨)</sup>.

(٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٩٨) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٨.

تحقيق التنفيذ الكامل لقراراته، محذرة من أنه إذا لم تنه طالبان حماية الإرهابيين، متحدية بذلك قرارات مجلس الأمن، ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس "ضغطا متزايدا خاصا" للتأثير عليها<sup>(١٠١)</sup>.

وذكر ممثل فرنسا أن الحالة الداخلية في أفغانستان شهدت تدهورا واضحا في أعقاب الهجوم الجديد الذي شُن في الشمال. وأعرب عن قلق خاص إزاء هذه التطورات التي تقف حائلا دون التوصل إلى تسوية للصراع بالطرق السلمية والتي تنتهك إعلان طشقند المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ وتزيد من تفاقم الحالة المؤسفة للسكان المدنيين. وقال إن رفض طالبان الاشتراك في حوار بناء مع الجبهة الموحدة عقبة كبرى أمام تنفيذ حل سلمي. وطالب مختلف الفصائل الأفغانية بأن توقف إيواء وتدريب المنظمات الإرهابية وأن توقف إنتاج المخدرات والاتجار بها. وطالب أيضا بالوقف الفوري لجميع أنواع التدخل الأجنبي في الصراع الأفغاني، وعلى وجه الخصوص إرسال الأسلحة والمتطوعين إلى الفصائل المشاركة في الصراع<sup>(١٠٢)</sup>.

وذكر ممثل المملكة المتحدة أنه يجب على حيران أفغانستان أن يواجهوا هذه الحقائق وأن يلتزموا بإخلاص بالتوصل إلى تسوية تفاوضية. ويتعين على باكستان، بما لها من تأثير فريد على حركة الطالبان، أن تضطلع بدور هام على وجه الخصوص. وأشار إلى أن حركة الطالبان والتحالف الشمالي اعترفا أخيرا بأن مجموعة "سته زائد اثنين" تعتبر آلية ناجعة يمكن أن تساعد في تحقيق تقدم. وينبغي توجيه التهنة للسفير الإبراهيمي على جهوده التي ما برح يبذلها هناك منذ ذلك الحين. وفي الشهور القليلة القادمة، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تجد طريقة للبناء

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(١٠٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

وذكر ممثل الصين أن الحكومة الصينية تقدم التشجيع والدعم للأطراف المتصارعة في أفغانستان كي تتمكن من وضع مصالح أمتها وبلدها فوق كل شيء آخر، والتخلي عن خلافاتها العرقية والدينية والسياسية، ووقف القتال فيما بينها، وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وثابتة تكون مقبولة لدى جميع الجهات، على أساس الاحترام المتبادل وإجراء مشاورات مكثفة. وشدد على أن الوسائل العسكرية لن تحقق تسوية نهائية للمسألة، وأن السبيل الوحيد لتحقيق هذه التسوية يتمثل في عودة جميع الأطراف في أفغانستان إلى مائدة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. وذكر أيضا أن الأمم المتحدة قد ترغب في أن تنظر في فرض حظر صارم على الأسلحة في أفغانستان وفي صياغة آلية رصد محددة من أجل وقف توفير المساعدة العسكرية لمختلف الفصائل في أفغانستان<sup>(١٠٠)</sup>.

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة، معربة عن قلقها البالغ إزاء آخر هجوم قامت به طالبان وما أعقبه من تقهقرها، أن هذا قد أظهر مرة أخرى عقم محاولة طرف فرض حل عسكري في أفغانستان. إذ لا يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع إلا بتشكيل حكومة عريضة القاعدة تمثل مصالح جميع أبناء أفغانستان. وأعربت عن تأييد وفد بلدها للجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة ومجموعة "٦+٢" للمساعدة على صياغة هذه النتيجة عن طريق وقف لإطلاق النار، وتبادل السجناء، واستئناف المفاوضات. وأعربت عن قلق بالغ نتيجة استمرار استخدام أراضي أفغانستان، وعلى وجه الخصوص، تلك الواقعة تحت سيطرة طالبان، لإيواء وتدريب الإرهابيين وتخطيط أعمال الإرهاب.

واستشهدت بالقرار ١٢١٤ (١٩٩٨)، الذي أبدى فيه مجلس الأمن استعداده للنظر في فرض تدابير تهدف إلى

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ و ١١.

الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في المستقبل<sup>(١٠٥)</sup>.

وذكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن لجوء طالبان إلى العنف ضد الجماعات العرقية يعمل على زيادة استقطاب المجتمع الأفغاني المتعدد الأعراق وبالتالي على زيادة الحالة سوءاً. ويشكل هذا الاتجاه تهديدا خطيرا لمستقبل البلد برمته. وأعرب عن عميق القلق إزاء المسار الذي تتخذه طالبان والذي قد يضر بوحدة أفغانستان ويؤدي إلى حالة تعرّض الأمن الوطني للبلدان المجاورة للخطر، ومن ثم يزيد زعزعة الاستقرار في المنطقة. وأوضح أن استمرار طالبان في هجومها العسكري، الذي لا يمكن تنفيذه دون دعم سياسي وعسكري خارجي، يمنع تمتع المنطقة برمتها بالاستقرار، واشترك أعداد من غير الأفغان تتزايد دوماً في القتال إلى جانب قوات طالبان يمكن أن يغير الصراع الأفغاني إلى صراع عابر للحدود. فالتماذي في هذا العامل الخطير يمكن أن يؤدي إلى انتشار الصراع عبر الحدود الأفغانية، وشدد على أن من اللازم أن يستعرض مجلس الأمن الحالة في أفغانستان بهدف اتخاذ عدد من التدابير التي تتفق وقراراته السابقة وترمي إلى إجبار طالبان على الامتنال لمطالب المجتمع الدولي بشأن إرساء السلام في أفغانستان<sup>(١٠٦)</sup>.

وذكر ممثل الهند أن الأراضي التي تحتلها طالبان بالقوة العسكرية في أفغانستان أصبحت مزرعة تفريخ للإرهاب الدولي، والجموعات الإرهابية الدولية تجد ملجأً آمناً هناك وفي المناطق المجاورة لحدود أفغانستان الجنوبية. وشدد على أن جهود المجتمع الدولي لإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان لا بد أن تكون نشطة وهادفة. ويجب توجيه تلك الجهود عن طريق الأمم المتحدة وأن

(١٠٥) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

(١٠٦) المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٣.

على أساس إعلان طشقند ودفع الأطراف إلى مفاوضات حقيقية<sup>(١٠٣)</sup>.

وذكرت ممثلة فنلندا، متكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه<sup>(١٠٤)</sup>، أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق العميق إزاء تصاعد المواجهة العسكرية في الفترة الأخيرة في أفغانستان. ولقد أصابه الجزع لأن حركة طالبان تجاهلت الدعوة الواردة في إعلان طشقند لتسوية الصراع الأفغاني من خلال المفاوضات السياسية السلمية وشتت بدلا من ذلك هجوما كبيرا. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على موقفه وهو أنه لا يوجد أي حل عسكري لهذا الصراع، وأن التسوية السياسية وحدها، التي تستهدف إقامة حكومة تمثيلية تماما عريضة القاعدة، هي التي تفضي إلى السلام والمصالحة. وأعلنت أن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا على التزامه بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية ويدين بقوة جميع أشكال التدخل الأجنبي في أفغانستان. وذكرت بأن الاتحاد الأوروبي يواصل تنفيذ الحظر على تصدير الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية كما نص على ذلك في بلاغه المشترك في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن أفغانستان، وبحث البلدان الأخرى على اعتماد سياسة تقييد مماثلة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مقترح الأمين العام إضافة مهمة جديدة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان من خلال إنشاء وحدة منفصلة للشؤون المدنية في إطار البعثة ستكون أهدافها الرئيسية تعزيز احترام المعايير الإنسانية وردع الانتهاكات

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(١٠٤) S/PV.4039 (الاستئناف ١)، الصفحة ٧ (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا وكذلك قبرص ومالطة).

نطاق إقليمي. وفي هذا السياق فإن بعضاً من الشواغل الأساسية لوفد بلده يتمثل في استخدام الأراضي الأفغانية في أنشطة إرهابية وفي تدريب وإخفاء إرهابيين دوليين ومنظماتهم، وهي سياسة تؤدي عواقبها إلى خطر فادح لا على منطقة آسيا الوسطى وحدها فحسب بل على نطاق أوسع يشمل السلم والاستقرار الدوليين. وقد أصبحت أفغانستان اليوم أحد المصدرين الرئيسيين للإرهاب الدولي والتطرف الديني وأصبحت أكبر منتج ومصدر للمخدرات في العالم. ومن أهم شواغل حكومة بلده استمرار توريد الأسلحة والذخيرة إلى أطراف الصراع في أفغانستان، والتدخل الأجنبي الذي لا يتوانى في أفغانستان. ورأى أن اجتماع طشقند لمجموعة "الستة زائد اثنين" والإعلان السياسي الصادر عنه يوفران أساساً متيناً لإحراز توافق إقليمي في الآراء فيما بين أعضاء المجموعة، ووضع مبادئ مشتركة ونهجاً واحداً لحل الصراع الأفغاني، ويتيحان فرصة لأن تجدد الأطراف الأفغانية عملية المفاوضات<sup>(١٠٩)</sup>.

وذكرت ممثلة تركمانستان أن الصراع الداخلي في أفغانستان، الذي دام سنين كثيرة حتى الآن، والذي تسبب في التدخل الأجنبي قبل ٢٠ سنة، مصدر أسوأ في بلدها، ولقد كانت تركمانستان، ولا تزال، البلد الوحيد الذي يحتفظ بوجود متصل في أفغانستان. ورغم تغير الحالة السياسية الداخلية في أفغانستان، بقيت الدائرتان القنصليتان لتركمانستان، لأهمهما تكفلان التشغيل الطبيعي لحدود بلدها. وبالنسبة لتركمانستان المحايدة، فإن هذه الحدود ليست سياجاً، بل وسيلة لتنفيذ سياسة خارجية تسعى إلى المساعدة على تهيئة جو من السلم والأمن والشراكة المدرة للمنافع المتبادلة في المنطقة، وستحتفظ تركمانستان بعلاقتها مع الأفغان بغض النظر عن المواقف التي يتخذونها. ودعت الأمم

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٨ إلى ٢٠.

تنضوي جميع البلدان التي لها مصلحة ونفوذ في أفغانستان في إطار تلك الجهود لصنع السلام<sup>(١٠٧)</sup>.

وكرر ممثل طاجيكستان الإعراب عن القلق البالغ الذي يشعر به بلده إزاء الحالة السائدة في أفغانستان المجاورة، لأن "وهج النسمات الحارة" التي تهب من الصراع الأفغاني بدأ الشعور به في المنطقة المجاورة مباشرة وعلى طول الحدود التي تشاطرها طاجيكستان مع أفغانستان والتي تمتد على مسافة ١٥٠٠ كيلومتر. وطالب حركة طالبان بأن توقف أعمالها العسكرية وبأن تدخل في مفاوضات من أجل إحلال السلام وأكد على الحاجة إلى وقف التدخل العسكري المباشر في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وقال إن بلده يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن على المجلس أن يتخذ تدابير ملموسة لحمل منفذي السياسة التي تتصف بقصر النظر والتدمير بشأن أفغانستان على احترام المطالب الواضحة الواردة في قرارات المجلس المتعلقة بالتسوية الأفغانية. ويعتقد أن مجموعة جيران وأصدقاء أفغانستان - أي ما يسمى بمجموعة "ستة زائد اثنين" - ينبغي أن تسهم إسهاماً أكثر أهمية، وأن من واجبها أن تتفق في أقرب وقت ممكن على صيغة معينة لحل الأزمة في أفغانستان. وذكر أن طاجيكستان على استعداد لبذل كل ما في وسعها دعماً لأية جهود دولية تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل إحداث تغيير جذري في الحالة في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يؤكد مجدداً الاقتراح المتعلق بالحاجة إلى عقد مؤتمر دولي مكرس لأفغانستان، يكون هدفه تشجيع الأطراف الأفغانية على الدخول في مفاوضات جادة بشأن مشاكل أساسية تتعلق بالتسوية الأفغانية<sup>(١٠٨)</sup>.

وأكد ممثل أوزبكستان على أن الصراع الأفغاني قد تطور من مشكلة محلية في أفغانستان إلى صراع على

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٣ إلى ١٥.

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٥ إلى ١٧.

والاجتماعية الكبرى التي كان على باكستان أن تتحملها والتمن الذي دفعه أبناء باكستان وما زالوا يدفعونه فيما يتعلق بأثر ذلك على نوعية حياتهم وعلى أمنهم الشخصي، تمثل أفغانستان السلمية المستقرة بوحدتها ووحدة أراضيها وسيادتها التي لا تُمس واحدا من أهم اهتمامات باكستان الوطنية. وشدد على أن السلام الدائم في أفغانستان لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس توافق الآراء بين الأفغان، وعلى أن حل الصراع الأفغاني يجب أن يكون محليا. وقال إن التاريخ الأفغاني شاهد على حقيقة أن الحلول الخارجية لا يمكن أن تفرض على شعب أفغانستان الذي يتمسك بقوة باستقلاله. وتفهم باكستان هذا الواقع، وليست لديها أية رغبة في التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. ولا تقدم باكستان أي دعم لأي فريق في أفغانستان. غير أن بعض دول الجوار وغير دول الجوار تفعل ذلك بوسائل مختلفة، بما في ذلك توفير خبراء الدفاع والمعدات العسكرية بل والألغام الأرضية. وأبدى موافقته على المقترح الذي قدمته الصين، ويدعو إلى فرض حظر على الأسلحة إلى أفغانستان وأشار إلى أن وفد بلده كان قد اقترح أيضا من قبل فرض حظر على الأسلحة قابل للتحقق منه ينطبق على جميع أرجاء أفغانستان. وفيما يتعلق بالتحركات لفرض جزاءات على حركة طالبان يعتقد وفد بلده اعتقادا راسخا بأن الجزاءات ستؤدي إلى نتائج عكسية. فالجزاءات قد تثير مشاعر بالظلم والاقتصاص من غير ذنب، مما يعزز مشاعر التطرف. وفي الختام، أعرب عن تأييد بلده للقرارات التي اتخذتها مجموعة "الستة زائد اثنين" وعن اعتقاد بلده بأن المجموعة يجب أن تواصل جهودها الحميدة وأن تكتنفها<sup>(١١١)</sup>.

وأعرب عدد من المتكلمين عن القلق إزاء تدهور الحالة في أفغانستان ودعوا الأطراف إلى التوقف عن الأعمال

المتحدة إلى أن تكون أكثر نشاطا، وأن تركز جهودها على هدف واحد: استئناف الحوار المباشر بين الطوائف الأفغانية دون أية تقييدات تمييزية لأي طرف أفغاني، وعلى وجه الخصوص دون فرض أية صيغ أو أي مشاركين من الخارج. وقالت إنه في غمار جهود الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية للتوصل إلى حل للصراع الأفغاني، ثمة دور هام ينبغي أن تقوم به البلدان التي تتحمل مسؤولية خاصة، وعلى وجه الخصوص أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة، والدول المجاورة مباشرة لأفغانستان، والدول الإقليمية الكبرى - الهند وتركيا والمملكة العربية السعودية. وذكرت أن تركمانستان، التي حافظت على علاقات مباشرة مع أطراف الصراع الأفغاني، مستعدة لمواصلة تعزيز عملية البحث عن السلام بموافقة الأفغان<sup>(١١٠)</sup>.

وقال ممثل باكستان إن باكستان كم كانت ترغب في عزل نفسها عن الأحداث في أفغانستان، لكنها لا يمكنها أن تفعل ذلك. فالحدود التي تتشاطرها باكستان وأفغانستان والتي يبلغ طولها ٢ ٥٠٠ كيلومتر في أراض بالغة الصعوبة كانت دائما سهلة التسلل. ومن الناحية التاريخية، كانت هناك تنقلات للقبائل من أفغانستان إلى باكستان خلال أشهر الشتاء والعودة إلى أفغانستان خلال الصيف. وملايين من اللاجئين الأفغان انتقلوا إلى باكستان بعد الاحتلال السوفييتي، وتنقلهم إلى أفغانستان ومنها خرج منذ ذلك الوقت عن نطاق السيطرة إلى حد كبير. واضطرت باكستان إلى أن تواجه هذه الحقائق، وهذا هو الاختلاف الرئيسي بين حالة باكستان وحالة الآخرين. والواقع الفعلي في أفغانستان هو أيضا أن طالبان تسيطر على ٩٠ في المائة من الأراضي، بما في ذلك العاصمة. وشدد على أن المجتمع الدولي يجب أن يعترف بهذه الحقيقة. وبسبب التكاليف الاقتصادية

(١١١) S/PV.4039 (الاستئناف ١)، الصفحات ٢٢ إلى ٢٤.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

يشعر بقلق بالغ إزاء سياسة باكستان وطالبان، التي هي  
تهديد كبير للسلم والأمن الدوليين<sup>(١١٤)</sup>.

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن اعتماد مشروع  
القرار يوجه رسالة قوية إلى الطالبان مفادها أن مواصلة توفير  
الملجأ الآمن لأسامة بن لادن يشكل تهديدا للسلم والأمن  
الدوليين. ومن شأن مشروع القرار أن يولد ضغطا جديدا  
على الطالبان لتسليم أسامة بن لادن إلى السلطات في بلد  
يقدم فيه إلى العدالة. وينشئ مشروع القرار أيضا لجنة لرصد  
تنفيذ الجزاءات<sup>(١١٥)</sup>.

وبينما أعلن ممثلا ماليزيا<sup>(١١٦)</sup> والبحرين<sup>(١١٧)</sup> أنهما  
سيصوتان تأييدا لمشروع القرار، فقد أعربا عن القلق بشأن  
التدابير المذكورة في مشروع القرار والتي قالوا إنها قد تؤثر  
على السكان المدنيين.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد  
بالإجماع بوصفه القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة، لا سيما القرارات ١١٨٩  
(١٩٩٨) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ و ١١٩٣ (١٩٩٨)  
المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ و ١٢١٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٨  
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وبيانات رئيسه عن الحالة  
في أفغانستان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها  
وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية، واحترامه لتراثها الثقافي  
والتاريخي،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه لاستمرار انتهاكات القانون  
الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ولا سيما التمييز ضد النساء  
والفتيات، وللزيادة الكبيرة في الإنتاج غير المشروع للأفيون، وإذ

(١١٤) S/PV.4051، الصفحة ٢.

(١١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و ٣.

(١١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(١١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

القتالية والعودة إلى مائدة التفاوض تحت إشراف الأمم  
المتحدة. أعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم لأعمال مجموعة  
”الستة زائد اثنين“. وأعرب عدة متكلمين عن القلق بشأن  
إنتاج المخدرات والاتجار بها، وكذلك بشأن إيواء عناصر  
الإرهاب الدولي في أفغانستان<sup>(١١٢)</sup>.

#### المقرر المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٥١): القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)

في الجلسة ٤٠٥١، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/  
أكتوبر ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه  
في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (الاتحاد الروسي)  
ممثلني أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية، بناء على  
طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق  
في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص  
مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وسلوفاكيا وكندا  
والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا<sup>(١١٣)</sup>.

وفي البداية، أعرب ممثل أفغانستان عن تأييده  
لمشروع القرار، الذي وصفه بأنه يرسل ”إشارة واضحة  
للطالبان ولناصحيهم الباكستانيين“، ويبين أن المجتمع الدولي  
يشعر بقلق بالغ إزاء سياسة باكستان ويبين أن المجتمع الدولي

(١١٢) S/PV.4039، الصفحتان ١١ و ١٢ (الأرجنتين)؛  
والصفحة ١٢ (البحرين)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (كندا)؛  
والصفحتان ١٦ و ١٧ (هولندا)؛ و S/PV.4039 (الاستئناف)،  
والصفحتان ٢ و ٣ (ماليزيا)؛ والصفحتان ٣ و ٤ (غابون)؛  
والصفحة ٤ (غامبيا)؛ والصفحات ٤ إلى ٦ (سلوفينيا)؛  
والصفحة ٦ (البرازيل)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (ناميبيا)؛  
والصفحتان ٩ و ١٠ (كازاخستان)؛ والصفحتان ١٠ و ١١  
(النرويج)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (اليابان)؛ والصفحتان ١٧  
و ١٨ (تركيا)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (مصر)؛ والصفحتان  
٢٤ و ٢٥ (المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي).

(١١٣) S/1999/1054.

السلطات المسؤولة في بلد يتم فيه إلقاء القبض عليه وتقديمه فعليا إلى العدالة؛

٣ - **يقرر** أن تفرض جميع الدول في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٤ أدناه، ما لم يكن المجلس قد قرر من قبل، استنادا إلى تقرير من الأمين العام، أن الطالبان قد امتثلت امتثالا تاما للالتزام الوارد في الفقرة ٢ أعلاه؛

٤ - **يقرر أيضا** أن تقوم جميع الدول، من أجل إنفاذ الفقرة ٢ أعلاه، بما يلي:

(أ) عدم السماح لأي طائرة بالإقلاع أو الهبوط في أراضيها إذا كانت تمتلكها أو تستأجرها أو تشغلها الطالبان أو أي طرف لصالحها، وفقا لما تقرره اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ أدناه، ما لم توافق تلك اللجنة مسبقا على الرحلة الجوية المعنية لأسباب إنسانية بما في ذلك الفرائض الدينية مثل أداء مناسك الحج؛

(ب) تجميد الأموال وغيرها من الموارد المالية، بما في ذلك الأموال الآتية أو الناشئة من ممتلكات تابعة للطالبان أو تسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من أي كيان تمتلكه الطالبان أو تسيطر عليه، وفقا لما تقرره اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ أدناه، وضمان عدم إتاحة تلك الأموال أو أي أموال أو موارد مالية أخرى من هذا القبيل، من جانب مواطنيها أو أي أشخاص داخل أراضيها، للطالبان، أو بما يحقق مصلحة الطالبان أو أي كيان تملكه الطالبان أو تسيطر عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء ما قد تأذن به اللجنة على أساس كل حالة على حدة ولأسباب تتعلق بالاحتياجات الإنسانية؛

٥ - **يحث** جميع الدول على التعاون في الجهود المبذولة لاستيفاء المطلب الوارد في الفقرة ٢ أعلاه، والنظر في اتخاذ تدابير إضافية ضد أسامة بن لادن ورفاقه؛

٦ - **يقرر** أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس للقيام بالمهام التالية وتقديم تقرير عن أعمالها إلى المجلس يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها:

(أ) السعي للحصول من جميع الدول على مزيد من المعلومات بشأن الإجراءات التي اتخذتها بهدف تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرة ٤ أعلاه تنفيذا فعالا؛

(ب) النظر في المعلومات التي توجه إليها نظرها الدول بشأن انتهاكات التدابير المفروضة في الفقرة ٤ أعلاه والتوصية باتخاذ التدابير الملائمة ردا على ذلك؛

(ج) تقديم تقارير دورية إلى المجلس بشأن أثر التدابير المفروضة في الفقرة ٤ أعلاه، بما في ذلك الآثار الإنسانية؛

يشدد على أن استيلاء الطالبان على القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية وقتل الدبلوماسيين الإيرانيين وأحد الصحفيين في مزار الشريف يشكّلان انتهاكين صارخين للقانون الدولي المعمول به،

وإذ يشير إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المناهضة للإرهاب ولا سيما التزامات الأطراف في تلك الاتفاقيات بتسليم الإرهابيين أو محاكمتهم،

وإذ يدين بشدة استمرار استخدام الأراضي الأفغانية، لا سيما المناطق التي يسيطر عليها الطالبان، لإيواء وتدريب الإرهابيين والتخطيط للقيام بأعمال إرهابية، وإذ يعيد تأكيد اقتناعه بأن قمع الإرهاب الدولي أساسي لصون السلم والأمن الدوليين،

وإذ يعرب عن استيائه لاستمرار الطالبان في توفير ملاذ آمن لأسامة بن لادن وللسماع له وللآخرين المرتبطين به بإدارة شبكة معسكرات لتدريب الإرهابيين في الأراضي التي يسيطر عليها الطالبان، وللاستخدام أفغانستان كقاعدة لرعاية العمليات الإرهابية الدولية،

وإذ يلاحظ قرار الاتهام الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية ضد أسامة بن لادن ورفاقه، والذي يشمل، في جملة أمور، تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، والتآمر لقتل مواطنين أمريكيين خارج الولايات المتحدة، وإذ يلاحظ أيضا طلب الولايات المتحدة من الطالبان تسليمهم لتقديمهم إلى المحاكمة،

وإذ يقرر أن عدم استجابة سلطات الطالبان للمطالب الواردة في الفقرة ١٣ من القرار ١٢١٤ (١٩٩٨) يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يؤكد تصميمه على ضمان احترام قراراته،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يصر** على أن تمثل الجماعة الأفغانية المعروفة بالطالبان، التي تسمى نفسها أيضا إمارة أفغانستان الإسلامية، امتثالا فوريا لقراراته السابقة وأن تكف، على وجه الخصوص، عن توفير الملاذ للإرهابيين الدوليين ومنظمتهم وتدريبهم، وأن تتخذ التدابير الفعالة الملائمة لضمان عدم استخدام الأراضي التي تسيطر عليها كمنشآت ومعسكرات للإرهابيين، أو للإعداد لأعمال إرهابية موجهة ضد دول أخرى أو مواطنيها أو تنظيم تلك الأعمال، وأن تتعاون مع الجهود المبذولة لتقديم الإرهابيين المتهمين إلى العدالة؛

٢ - **يطلب** الطالبان بتسليم أسامة بن لادن بدون مزيد من التأخير إلى السلطات المسؤولة في البلد الذي وجه إليه قرار الاتهام أو إلى السلطات المسؤولة في بلد يقوم بإعادته إلى ذلك البلد، أو إلى

١٤ - يقرر إنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٤ أعلاه إذا قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن ما يفيد بأن الطالبان قد أوفتا بالالتزام المنصوص عليه في الفقرة ٢ أعلاه؛

١٥ - يعرب عن استعداده للنظر في فرض تدابير أخرى، وفقا لمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بهدف تحقيق التنفيذ الكامل لهذا القرار؛

١٦ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وبعد التصويت، أبدى ممثل الصين تحفظات على فرض جزاءات، قائلاً إنها لن تعمل إلا على تفاقم معاناة الشعب الأفغاني<sup>(١١٨)</sup>.

وأشاد ممثل كندا بالقرار، قائلاً إنه من الضروري أن يتخذ المجلس إجراء لدعم مكافحة الإرهاب<sup>(١١٩)</sup>.

### المقرر المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (الجلسة ٥٥٥٤): بيان من الرئيس

في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وعملاً بالقرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين<sup>(١٢٠)</sup>. وقال الأمين العام في تقريره إن من بواعث الانزعاج أن قوات الطالبان بدأت هجوماً عسكرياً جديداً بعد أسبوع واحد فقط من اجتماع مجموعة "الستة زائد اثنين" في طشقند، وإن هذه الاستهانة الصارخة بإعلان طشقند من جانب الطالبان تثير مرة أخرى قلقاً جديداً إزاء نوايا قيادة الطالبان. وحث تلك القيادة على قبول عرض الجبهة المتحدة استئناف المفاوضات. وأعرب عن عميق استيائه للأنباء التي تفيد بأن آلاف الأشخاص غير الأفغان، ومعظمهم طلبة مدارس دينية، مشتركون في القتال، قائلاً إن

(١١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٢٠) S/1999/994.

(د) تقدم تقارير دورية إلى المجلس عن المعلومات المقدمة إليها فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للتدابير المفروضة في الفقرة ٤ أعلاه، والقيام، حيثما يكون ذلك ممكناً، بتحديد الأشخاص أو الكيانات التي تفيد التقارير بارتكابهم هذه الانتهاكات؛

(هـ) تخصيص الطائرات والأموال أو الموارد المالية الأخرى المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه من أجل تسهيل تنفيذ التدابير المفروضة في تلك الفقرة؛

(و) النظر في طلبات الإعفاء من التدابير المفروضة في الفقرة ٤ أعلاه كما هو منصوص عليه في تلك الفقرة، والبت في منح الإعفاء من هذه التدابير فيما يتعلق بالمدفوعات التي يؤديها اتحاد النقل الجوي الدولي إلى سلطات الطيران في أفغانستان نيابة عن خطوط الطيران الدولية مقابل خدمات المراقبة الجوية؛

(ز) بحث التقارير المقدمة عملاً بالفقرة ١٠ أدناه؛

٧ - يهيب بجميع الدول التقيد بأحكام هذا القرار بغض النظر عن وجود أي حقوق أو التزامات ممنوحة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو أي عقد تم إبرامه أو أي ترخيص أو إذن ممنوح قبل تاريخ بدء نفاذ التدابير المفروضة في الفقرة ٤ أعلاه.

٨ - يهيب بالدول التحقيق مع الأشخاص والكيانات الخاضعين لولايتها الذين ينتهكون التدابير المفروضة في الفقرة ٤ أعلاه وفرض العقوبات الملائمة؛

٩ - يهيب بجميع الدول التعاون تعاوناً كاملاً مع اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ أعلاه وهي تضطلع بمهامها، بما في ذلك تقديم المعلومات التي تطلبها اللجنة عملاً بهذا القرار؛

١٠ - يطلب إلى جميع الدول أن تقدم تقريراً إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ أعلاه خلال ثلاثين يوماً من بدء نفاذ التدابير المفروضة في الفقرة ٤ أعلاه، بشأن التدابير التي اتخذتها بهدف تنفيذ الفقرة ٤ أعلاه تنفيذاً فعالاً؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم جميع المساعدات اللازمة إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ أعلاه وأن يتخذ الترتيبات اللازمة في الأمانة العامة لهذا الغرض؛

١٢ - يطلب إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ أعلاه أن تقر، على أساس توصيات الأمانة العامة، الترتيبات المناسبة مع المنظمات الدولية المختصة، والدول المجاورة وغيرها، والأطراف المعنية، بهدف تحسين رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرة ٤ أعلاه؛

١٣ - يطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ أعلاه المعلومات الواردة من الحكومات والمصادر العامة بشأن الانتهاكات المحتملة للتدابير المفروضة في الفقرة ٤ أعلاه، كيما تنظر فيها اللجنة؛

الطالبان من استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة دونما تأخير ودون شروط مسبقة بشكل يحقق الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة والمجلس ذات الصلة. ويلاحظ المجلس أن الجبهة المتحدة لأفغانستان قد أوضحت مرارا استعدادها لإجراء محادثات مع الطالبان للوصول إلى حل لمشاكل البلد.

ويؤكد المجلس من جديد أن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، بما في ذلك اشتراك مقاتلين وأفراد عسكريين أجنب، وإمدادات الأسلحة وغيرها من المواد المستخدمة في النزاع ينبغي أن يتوقف فوراً. ويهيب بجميع الدول اتخاذ تدابير صارمة لحظر قيام أفرادها العسكريين بتخطيط عمليات قتالية في أفغانستان والمشاركة فيها، والقيام فوراً بسحب الأفراد التابعين لها، وضمان توقف الإمداد بالذخائر وغيرها من المواد المستخدمة في شن الحرب. ويعرب المجلس عن بالغ انزعاجه للأبناء التي تفيد اشتراك آلاف من غير مواطني أفغانستان معظمهم من المدارس الدينية وبعضهم يقل عمره عن أربع عشرة سنة في القتال في أفغانستان إلى جانب قوات الطالبان.

ويؤكد المجلس من جديد تأييده التام لجهود الأمم المتحدة، ولا سيما أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وجهود المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان، من أجل تيسير العملية السياسية الرامية إلى تحقيق هدفي المصالحة الوطنية والتسوية السياسية الدائمة بمشاركة جميع أطراف النزاع وكافة قطاعات المجتمع الأفغاني، ويعيد تأكيد موقفه الذي يقضي بأن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في تأدية دورها الأساسي والحيادي في الجهود الدولية من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع الأفغاني.

ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية الآخذة في التدهور بشكل خطير في أفغانستان. ويهيب بجميع الأطراف الأفغانية، وبخاصة الطالبان، اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة عدم توقف إمدادات المعونة الإنسانية إلى جميع من يحتاجون إليها، وعدم القيام، في هذا الصدد بوضع العراقيل أمام أنشطة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية.

ويحث المجلس مرة أخرى جميع الفصائل الأفغانية على التعاون التام مع البعثة الخاصة والمنظمات الإنسانية الدولية، ويهيب بهذه الفصائل، ولا سيما الطالبان، اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة سلامة هؤلاء الأفراد وتنقلهم بحرية.

ويرحب المجلس بإعلان طشقند بشأن المبادئ الأساسية لتسوية النزاع في أفغانستان بالوسائل السلمية الذي اعتمده مجموعة الستة زائد اثنين في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، ولا سيما اتفاق أعضاء المجموعة على عدم توفير الدعم العسكري لأي طرف أفغاني ومنع استعمال أقاليمهم في هذه الأغراض. ويحث أعضاء المجموعة والفصائل

الاشترك الخارجي المطرد في النزاع الأفغاني يثير مسألة دور مجموعة "الستة زائد اثنين". فعلى الرغم من الاتفاقات والإعلانات، يبدو أن المجموعة لم تتمكن من إحراز تقدم حقيقي بشأن نهج موحد بدرجة أكبر إزاء الأطراف المتحاربة في أفغانستان. ولذلك، فهو يؤيد توصية مبعوثه الخاص بإعادة النظر في نهج الأمم المتحدة المتصل بالنزاع الأفغاني.

وفي الجلسة ٤٠٥٥، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال دعا الرئيس (الاتحاد الروسي) ممثل أفغانستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٢١)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

ويكرر المجلس تأكيد قلقه البالغ إزاء استمرار النزاع الأفغاني، الذي يشكل خطراً شديداً ومتزايداً على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وهو يدين بشدة الطالبان لما قامت به في تموز/يوليه ١٩٩٩، بعد مضي أسبوع واحد فقط على اجتماع مجموعة "الستة زائد اثنين" في طشقند، من شن هجوم جديد بالرغم من مطالبات المجلس المتكررة بوقف القتال. وقد فوض ذلك الجهود الدولية الرامية إلى تيسير إعادة إحلال السلم في أفغانستان. وتسبب القتال الذي أعقب الهجوم في معاناة هائلة للسكان المدنيين بأفغانستان. وتحمل الطالبان المسؤولية الرئيسية عن ذلك.

ويؤكد المجلس من جديد أن النزاع في أفغانستان لا يمكن حله بالوسائل العسكرية وأن السبيل الوحيد إلى السلم والمصالحة هو الوصول عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية تهدف إلى تصيب حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق، تمثل الجميع وتكون مقبولة لدى كافة الأفغان. ويشير إلى ما طلبه من أطراف النزاع ولا سيما

(٢١) S/PRST/1999/29

بالاهتمامات التي أعرب عنها المجتمع الدولي. ويؤكد المجلس عدم مقبولية التشريد القسري للسكان المدنيين، ولا سيما الذي اضطلعت به الطالبان خلال هجومها الذي جرى مؤخرا، وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة وتعمد إساءة معاملة المدنيين واحتجازهم التعسفي، والعنف والتمييز المستمر ضد النساء والفتيات، وفصل الرجال عن أسرهم، واستخدام الجنود الأطفال، وإحراق المحاصيل وتدمير المنازل على نطاق واسع، والقصف العشوائي بالقنابل، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان. ويهيب بجميع الأطراف الأفغانية، ولا سيما الطالبان، وضع حد لهذه الممارسات، والتقيد بالقواعد والمعايير الدولية في هذا المجال، واتخاذ تدابير عاجلة لتحسين حالة حقوق الإنسان وكفالة حماية المدنيين، كخطوة أولى فورية.

ويؤكد المجلس من جديد أن استيلاء الطالبان على القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية وقتل دبلوماسيين إيرانيين وصحفي إيراني في مزار شريف تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. ويطلب الطالبان بالتعاون التام مع الأمم المتحدة في التحقيق في هذه الجرائم بهدف محاكمة المسؤولين عنها.

ويتطلع المجلس إلى تلقي التقرير التالي للأمين العام عن الحالة في أفغانستان، ويشجعه على استعراض الخيارات المتاحة للمجلس وللجمعية العامة.

ويشجب المجلس عدم قيام زعامة الطالبان باتخاذ التدابير اللازمة للامتثال للطلبات الواردة في قراراته السابقة، ولا سيما إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات، ويؤكد من جديد، في هذا الصدد، استعدادة للنظر في فرض تدابير، وفقا للمسؤولية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى تحقيق تنفيذ قراراته ذات الصلة تنفيذا كاملا.

الأفغانية على تنفيذ هذه المبادئ دعما لجهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية سلمية للتراع الأفغاني.

ويدين المجلس بشدة استمرار استعمال الأراضي الأفغانية، ولا سيما المناطق التي تسيطر عليها الطالبان، في إيواء الإرهابيين وتدريبهم والتخطيط للأعمال الإرهابية، ويؤكد من جديد اقتناعه بأن قمع الإرهاب الدولي أساسي لصون السلم والأمن الدوليين، ويصر على ضرورة أن تتوقف الطالبان عن توفير المأوى والتدريب للإرهابيين الدوليين ومنظماتهم، وأن تتخذ تدابير فعالة لكفالة عدم استعمال الأراضي الواقعة تحت سيطرتها لإقامة منشآت ومعسكرات للإرهابيين، أو إعداد أو تنظيم الأعمال الإرهابية ضد الدول الأخرى أو مواطنيها، وأن تتعاون مع الجهود الرامية إلى تقديم الإرهابيين الذين صدرت بشأنهم لوائح اتهام إلى العدالة. ويطلب المجلس مرة أخرى بأن تسلم الطالبان الإرهابي الذي صدرت بشأنه لائحة اتهام أسامة بن لادن إلى السلطات المختصة على النحو المبين في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ويؤكد من جديد ما قرره من تنفيذ التدابير الواردة في ذلك القرار في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ما لم يبلغه الأمين العام بأن الطالبان قد امتثلت امتثالا كاملا للالتزام المبين في الفقرة ٢ من ذلك القرار.

والمجلس مترجع بشدة أيضا لوجود زيادة كبيرة في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها في أفغانستان، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الطالبان مما سيسهم في تعزيز قدرات الأفغان على شن الحرب بل ومما سيكون له نتائج دولية خطيرة، ويطلب بأن تتوقف الطالبان وغيرها عن جميع أنشطة المخدرات غير القانونية. ويهيب المجلس بالدول الأعضاء، ولا سيما المجاورة لأفغانستان، وسائر الدول الأعضاء المعنية اتخاذ تدابير متضافرة لوقف الاتجار بالمخدرات غير المشروعة من أفغانستان.

ويشجب المجلس تردي حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ويعرب عن جزعه الشديد لاستمرار عدم اكتمال الطالبان